التكميل في أصول التأويل

تأليف
الإمام حميد الدين الفراهي رحمه الله

حققه وخرج آياته وأحاديثه
محمد سميع مفتي

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الجامع

حامدا ومصليا

وبعد، فإن هذا كتاب لأستاذنا الإمام الفراهي –رحمه الله– قد أفرده لذكر أصول راسخة لتأويل القرآن إلى صحيح معناه، فموضوعه: الكلمة والكلام من حيث دلالته على المعنى المراد. وغايته: فهم الكلام وتأويله إلى المعنى المراد المخصوص، بحيث أن ينجلي عنه الاحتمالات. وهذا من جهة العموم، فإن قواعد التأويل تجري في كل كلام، ونفعها عام يتعلق بفهم معنى الكلام من أي لسان كان، ولكن النفع الأعظم منه فهم كتاب الله ومعرفة محاسنه للاعتصام به.

وكان الباعث عليه أنه لما رأى أن العلماء قد اختلفوا في فهم معنى القرآن اختلافا كثيرا وذهبوا في تأويله مذاهب شتى، حتى جعلوه كتابا مشتبها، ملتبسا، لاح له أن لم يكن ذلك إلا لعدم تأسيس أصول التأويل العامة التي يعتمد عليها في كل ما يستنبط من القرآن. لو كانت عندهم أصول عامة للتأويل لم يختلفوا فيه و لم يقولوا ما قالوا.

فأحس بشدة الحاجة إلى تأسيس هذا الفن، واجتهد فيه وبتوفيقه تعالى، قد أسسه على أصول راسخة، بنيت على قواعد اللسان وأساليب القرآن، تهدي إلى سواء السبيل، وتعين على فهم المعنى المراد، وتعصم من الزيغ في التأويل وتحفظ عن التفسير بالرأي، وتكون كالمعيار والميزان

لكل ما يؤخذ من القرآن.

لا شك أن طرفا من علم التأويل كان مستعملا في فروع الشرائع كعلم جزئي، ولكن لم يستعملوه في فهم معاني القرآن كميزان يرجع إليه ويعتمد عليه، وإن كان أحق به وأجدر. فلذلك وقع الخلل الفاحش في بناء العلم الذي جعلوه أساسهم للتأويل، حتى استغنوا عن تحقيق وجوه الألفاظ والمعاني، وأعرضوا عن طلب الوجوه للربط والنظام بين أجزائه، وتولوا عن النظر في الأخذ بأحسن الوجوه وما كان أوفق بالمقام وعمود الكلام، وغير ذلك من التمسك بسياق الكلام وسباقه، وحمل النظير على النظير، ولا يخفي أن رعاية هذه الوجوه كانت أساسا وحيدا لفهم المعنى المراد من أي كلام كان، وإذ لم يراعوها ذهبوا حيث شاؤوا وتشبثوا بكل ما راقهم وأعجبهم، حتى أولوا القرآن إلى آرائهم المختلفة وفرقوا دينهم وكانوا شيعا، كل حزب بما لديهم فرحون.

إن هذه الأصول التي استنبطها أستاذنا الإمام لتأويل القرآن وجمعتها في هذا المجموع فقد سدت أبواب الاختلافات في فهمه ونفت الاحتمالات عن تأويله وتبينت أن القرآن قطعي في دلالته، وليس لعبارته إلا مدلول واحد. ولكن الأسف كل الأسف أن لم يتيسر له أن يتمها ويكملها، وذلك ما خسرت به الأمة، ولكن مع ذلك ما حقق منها- إن لم يعط له ما كان ينبغي له من العناية- قد أحاط بأكثر مما يقتضيه هذا الفن، فالرجاء أنه إن سبرنا غوره وجدناه كافيا إن شاء الله.

بدر الدين الإصلاحي

التكميل

في أصول التاويل

التأويل لا يكمن فصله من النظام، فإنهما مخلوطان. وإنما أردت أولا بيان النظام فاضطرني إلى التاويل، ثم وجدت فيه خيرا كثيرا، فإن به يكشف عن معنى القرآن ويبطل الأضاليل، فساقني الجدول إلى عباب البحر.

(الفراهي)

الفراق بين هذا الكتاب وكتاب "إحكام الأصول بأحكام الرسول"[١] إن هذا مختص بالدلائل المأخوذة من القرآن وصريح العقل، ولا يبحث إلا عن ما يتعلق بفهم معنى الكلام وتأويله. وذلك يبحث عن أصول استنباط المسائل، ودلائله جلها مأخوذة من الحديث. ومع ذلك يؤخذ المؤيدات بعضها من بعض.

(الفراهي رح)

---

[١] هذا كتاب غير مطبوع للامام الفراهي رحمه الله. (الجامع)

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين ونصلى على رسوله الكريم محمد الأمين، صاحب الكتاب الحكيم والقرآن المبين، وعلى أصحابه الغر اللهاميم، ومن تبعهم إلى يوم الدين.

أما بعد فهذا كتاب من مقدمة نظام القرآن، أفردناه لتمهيد أصول راسخة لتأويل القرآن إلى صحيح معناه، وهو علم مستقل عظيم المحل في التفسير، فإنه يدلك على المعنى المراد من كتاب الله، ومع ذلك هو فن عام، فإن قواعد التأويل تجري في كل كلام، ولكن النفع الأعظم منه فهم كتاب الله ومعرفة محاسنه للاعتصام بما هدى الله النفوس به إلى غاية كمالها.

و لم نحتج إلى تأسيس هذا الفن لترك العلماء إياه بالكلية، فإنك تجد طرفا منه في أصول الفقه ولكنه غير تمام. وليس للمتقدم أن يبلغ المنتهى ولا يترك للمتأخر من مسعى، وإني سأذكر ما يبين لك -إن شاء الله- ما بقي من هذا الفن وما ينبغي له من إتمام العناية وإفراغ الجهد وكمال التيقظ وغاية التحفظ.

وإذا كان المقصود تكميل هذا الفن حتى يكون هو المعتمد في فهم كتاب الله وكل كلام حكيم، سميناه التكميل في أصول التأويل، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت فأنه نعم الوكيل.

-٢-

أصول التأويل أولى بأن يجعل فنا مستقلا ويوضع في علم التفسير

قد جعل العلماء طرفا من أصول التأويل جزءا لأصول الفقه أي فروع الشرائع. فلكونه جزءا صار غير مستقل، ولم يعط من الإمعان والإتمام ما يعطى لفن مستقل.

ثم لكونه مستعملا للفروع، لم يعط من التيقظ والاحتياط ما يعطى لأصول الدين. ومعلوم أن الاختلاف في فروع المسائل هين فهان أمره.

وكذلك لكونه مشتركا بين الكتاب والسنة لم يختص بما هو أهله، والسنة معظم العناية فيها نقد الرواة، فلا يتعمق في متونها من قبل خواص ألفاظها وتراكيبها، فإن الروايات أكثرها بالمعنى، وأما القرآن، فيعض عليه بالنواجذ فيحافظ على حروفه وحركاته ويعتمد على ما يستنبط من نظمه وإشاراته، وينفى الاحتمالات الضعيفة عن تأويل آياته، ويرد ما اشتبه منه إلى محكماته، فلا يغتفر فيه الأخذ بالهوينى، لا في تأويله ولا في تنزيله.

فلو جعل هذا الفن من علم التفسير لعظم محله في الدين، ولأفرغ له الجهد التام والاحتياط من الآراء الضعيفة. وبعد ذلك كان استعماله في الحديث وسائر الكلام على التطفل.

وبالجملة فإدخال أصول التأويل في أصول الفقه بمعنى علم المسائل الفرعية، حطّ علم التأويل عن محله بثلاث مراتب:

الأولى: أنه كان حريا بالبحث المستقل، فصار له شركاء فصار مغمورا فيها.

والثانية: أنه كان معظم علم التفسير لكونه أصولا لفهم القرآن، وإذ جعل من علم الفروع لم يبالغ في تنقيحه حتى يصير لعلم التأويل كالمعيار والميزان، مثل علم النحو والعروض. فما بلغ مبلغ الفن المنقح، بل كان قصاراه، أن يكون أصولا شخصية مثل قوانين الأمم المختلفة، فيقال أن أبا حنيفة –رحمه الله– جرى على هذه الأصول، والشافعي – رحمه الله– على تلك.

والثالثة: أن القرآن ليس مقصورا على الفروع، بل معظمه يتعلق بالعقائد وبواطن الأخلاق. وإذ جعل من أصول الفقه صار مقصورا عليه، ومن هذه الجهة خاصة وقع خلل فاحش في بناء العلم الذي يهدي إلى فهم القرآن ولنتكلم عليه في الفصل الآتي.

-٣-

بيان الخلل الفاحش الذي وقع في طريق تعلم الدين من جعل علم التأويل مقصورا على الفقه

لا يخفى أن الدين معظمه ترقية النفوس وتربية العقول وإصلاح الأعمال الظاهرة أي الأخلاق والعقائد والشرائع. والقرآن قد تكفل كل ذلك بأحسن ما يكون. وكل ذلك متصل بعضها ببعض، وبجميعها تحصل التزكية وهي الغاية والمطلوب.

ولهذه الثلاث نشأت ثلاثة علوم: علم الأخلاق والمواعظ، وعلم الكلام، وعلم الفقه. وإذ جعل علم التأويل مقصورا على الفقه، بقي علم الأخلاق والكلام فارغين عنه فلا تجده مستعملا فيهما.

أما علم الأخلاق، فاتسع بأهله حتى تشبثوا بكل ما راقهم وأعجبهم، فمنهم من يبنيه على الحكمة العلمية التي تلقوها من الفلاسفة، منهم من يعتمد على تجاربه، ومنهم من يبنيه على الروايات الضعيفة. وربما يأخذون من القرآن حسب تأويلاتهم الركيكة. وذلك لظنهم بأنه لا حاجة إلى صحة الاستدلال في الترغيب والترهيب ومدح الحسن وذم القبيح.

ومنهم طائفة من المتصوفة تكلموا في العقائد يأولون القرآن إلى ظنونهم لجهلهم بالعربية وبحقيقة هذا الدين. ويزعمون أنهم أعرف بالقرآن وأسراره. وتجد أمثلة ذلك في كلام ابن العربي.

وأما علم الكلام فأصحابهم لاشتغالهم بالملاحدة قل اعتمادهم على النقل وكان معظم احتجاجهم بما يجنح إليه العقول لكي يسلمه الخصم، وربما يأولون القرآن إلى غير مراده فرارا عن اعتراضات المعاند، إذ لم يهتدوا لصحيح التأويل وتطبيق المعقول بالمنقول، فجعلوا للتأويل –لا نقول أبوابا بل ثلما– يخرجون منها حين لم يمكنهم الدفاع على وجه مستقيم، حتى قال بعضهم كالرازي –عفا الله عنه– إنه لا اعتماد على ظاهر القرآن لعله يكون من المتشابهات. فجعل القرآن كله ملتبسا، و لم يكن ذلك إلا لعدم تأسيس أصول التأويل العامة التي يعتمد عليها في كل ما يستنبط من القرآن، سواء كان من فروع الشرائع أو الأخلاق والعقائد.

فإن جعلت القرآن أصلا لتمام علم الدين كما هو في الحقيقة، صار من الواجب أن يؤسس أصول للتأويل، بحيث تكون علما عاما لكل ما يؤخذ من القرآن.

-٤-

غاية هذا العلم هو المنع عن التفسير بالرأي

قد حذر العلماء قديما عن التفسير بالرأي، ولكنهم لم يبينوا كل البيان ما هو المراد من التفسير بالرأي؟ وإذ كان المروي في ذلك عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قليلا جدا، و لم يكثر فيه أيضا ما روي عن الصحابة، فأضافوا به ما روي عن التابعين أو تبعهم مع اختلاف الأقاويل بينهم. وعلى هذا صنف ابن جرير -رحمه الله- تفسيره وهو أحسن التفاسير حتى قيل: ' لم يصنف مثله'.

والقرآن قد تضمن من الحكمة والمعارف ما لا يحيط به إلا الله تعالى، وقد حث القرآن نفسه على التفكر والتدبر فيه وقد تبين لأصحاب العقول معارف غامضة قد تضمنها الآيات و لم يجدوها فيما روي عن السلف فذكروها في تفاسيرهم، وأكبر التفاسير المتداولة التي كتبت على هذا الطريق ما ألفه الإمام الرازي -رحمه الله.

وكلاهما متلقى بالقبول بين المسلمين عامة. مع اتفاق العلماء على أن كليهما يحتوى على الغث والسمين، ولا بد للناظر فيهما من النقد والإمعان، فنوجهك إلى هذين التفسيرين لتقيس عليهما غيرهما، فإنهما مثالان لسائر التفاسير ثم نبين لك ما هو التفسير بالرأي الذي ذمه العلماء؟ وما هو الطريق المثلى التي تعصمك منه؟

فاعلم أن الصحابة والتابعين -رضي الله عنهم أجمعين- قد اختلفوا كثيرا في التأويل مع تقارب خطاهم، فلو أخذوا تأويلاتهم عن النبي -صلى الله عليه وسلم- لما اختلفوا؟ ولكنهم أخذوها عن علمهم باللسان، واقتصارهم على علمهم بنظائر الآيات، وعلمهم بالسنة وعن بصيرة يعطيها الله عباده، ولذلك ترى أنهم يتقاربون في المآل. وبالجملة فإنهم لم يؤولوا القرآن بالرأي المذموم الذي لا مستند له في الكتاب والسنة ولسان العرب.

من إفاداته رحمه الله

في بيان محل التفسير

لا نذكر إلا التفاسير المشهورة المعتمدة

فاعلم أن لكل تفسير من المشاهير نهجا وغرضا. فلا يطلب منه ما ليس منه. فلا بد للناظر فيه من معرفة ذلك النهج والغرض.

فاعلم أن تفسير ابن جرير -رحمه الله- هو الجامع لكل ما جاء من طريق النقل من غير نقد في الرواية، ولكنه بعد نقل الوجوه المنقولة يبين ما هو الصواب عنده. وإذا أمكنه يجعل المفهوم جامعا للوجوه، ويبحث عن اللغة والإعراب وكثيرا ما يستند بكلام العرب ومن أجل محاسن هذا التفسير كونه جامعا لروايات السلف مع التعرض باللغة والنحو وترجيح الأولى بالصواب عنده. ولهذه الوجوه أقبلت العلماء عليه. وأما

النظر في الروايات من جهة القرآن والمعقول والتاريخ، فليس من شأنه حتى أنه جمع من المناكير الكبر من غير تنبيه على نكارتها. وإنما ترك ذلك لأهل النظر فإنه لو أراده لعله يتيسر له إتمام هذا الجامع الكبير.

وأما تفسير ابن كثير فهو خلاصة تفسير ابن جرير مع نقد الروايات على أصول المحدثين ونقد التأويل، وأما النظر من جهات أخر مما قدمنا فلا يطلب في تفاسير المحدثين.

وأما تفسير الرازي فهو جامع لأقوال المتكلمين فهو كابن جرير في جمع الأقوال وربما يرجح الصواب وينتصر لمذهب الأشاعرة وأجل محاسنه كونه جامعا. فيجد فيه الناظر المتأمل محلا للاختيار وأعمال النظر ومع ذلك لا ينظر بالإمعان والتأمل، ولو فعل لعله لم يتيسر له هذا الإكثار في القول. فإن ذلك ليس من شانه ولذلك جمع من المناكير الكبر فهو كابن جرير في خلط الغث بالسمين.

وأما الزمخشري فينظر في نفس عبارة القرآن ولا يبعد عنها ويبحث عن اللغة والإعراب وربط الكلام، وينتصر لمذهب المعتزلة من غير تطويل الكلام ويورد قليلا من الروايات وجل محاسنه أنه وجيز وقليل السقطات في اللغة والإعراب فهو أنفع للطلاب.. ....

-٥-

التفسير بالرأي

إن السلف اختلفوا في تأويل القرآن كثيرا، لكونه جامعا لوجوه كثيرة ولكونهم متفاوتين في مدارج العقول. وهذا كما اختلفوا في الفتاوى ولكنهم مع ذلك اعتمدوا على أصول راسخة للتأويل كما سيأتيك في هذا الكتاب فلم يعتمدوا على الرأي محض وهوى النفس.

ومن قال أن التفسير الذي لم يكن منقولا عن السلف فهو التفسير بالرأي، فمحمول على أن من ترك المنقول أو شك أن يقع في أوهامه، فيرى الباطل معقولا، كما قالوا في من لم يتقلد السلف في الفتاوى وركب رأسه فلا يؤمن إبعاده عن حادة الشريعة كل الإبعاد. وكذلك محمول على أخذ ما يحتاج إليه في علم أسباب النزول ومواقعه. فلا بد أن يؤخذ من النقل مع التنقيد والاختيار بما صح وثبت. ولا يحمل ذلك على ترك النظر في دلالة القرآن وحمل الآية على نظائرها، والجمود على المنقول المحض، وعدم الفرق بين صحيحه وسقيمه، تسويته في الاعتماد. فإن المنقول جله الأحاديث الضعاف والمتناقض بعضها بعضا، بل المتناقض لظاهر القرآن. فهل يعتمد عليها؟ أو يترك القرآن لا يتدبر فيه ولا يفهم معانيه؟ نعم، ينظر في ما نقل من السلف للتأييد عند الموافقة ورجع النظر عند المخالفة. حتى يطمئن القلب مما يفهم من الكلام فإنه أوثق أبعد عن الخطأ ولذلك قال علماء التفسير أن أحسن التفسير ما

كان بالقرآن.

-٦-

فرض التدبر والتفكر في كتاب الله

لما رأى أهل السنة أن أهل البدعة والباطل جعلوا يؤلون القرآن بالهوى، ويحملون النصوص على غير مرادها، تحرجوا الاشتغال بالأقاويل في التفسير إلا ما روي عن الصحابة والتابعين. ولا شك أهم لم يريدوا بذلك إلا سدا لأبواب الفتنة. وكان ذلك هو الطريق. فإن التأويل إذا لم يؤسس على قواعده التي تكون فارقة بين الحق والباطل، لم يمنع عن القول بالرأي المحض.

أما الصحابة والتابعون فأولوا القرآن بالعلم والنظر الصحيح، فإن تصفحنا الأصول التي جروا عليها، كانت لنا أسوة حسنة في تدبر كتاب الله. وقد جمع أهل التأويل نبذا من أقوالهم، ولكنهم لم يجمعوا أصول تدبرهم والحاجة إلى ذلك شديدة. فإن الله تعالى أوجب التفكر في كتابه بصريح القول في غير ما آية. وقد حث النبي –صلى الله عليه وسلم– على ذلك، وعلمهم النظر والاستنباط، وكان ذلك مما فرض الله عليه.

وإذ غلب على أكثر الناس أن القول بما لم يروا عن السلف هو القول بالرأي، فصار ذلك مانعا عن التفكر والتدبر، احتجنا إلى بيان الفرق بين القول بالرأي المنهي عنه وبين طريق السلف الذين تفكروا وتدبروا في القرآن. وإلى بيان الحاجة الشديدة إلى استعمال الفكر والتدبر في كتاب الله.

من العجائب بل من المصائب أن يشتبه الحق بالباطل عند أهل الحق فيتعصبون للباطل ويعثرون في وضح النهار بعد ما جاءهم البينات. فمن ذلك حرموا الفكر والنظر في آيات الله المشهودة المتلوة، وجعلوا السنة بدعة والبدعة سنة. وذلك بعد أن علموا أن القرآن حث على الفكر والتدبر في كليهما، وأن الصحابة –رضي الله عنهم– كانوا يتدبرون القرآن، ويقولون بما فهموا منه ينقلون ذلك عنهم.

-٧-

دلائل وجوب التدبر في كتاب الله

تذكرة

١– أن الله تعالى قد أمر به في غير ما آية أمرا صريحا.

٢– بين واضع التدبر والاستدلال والنظر و لم يبين ما يكشف بعد التدبر.

٣– بعث النبي –عليه الصلاة والسلام– معلما للحكمة كما بعثه معلما للشرائع، وقد علمها وحث عليها هدى إلى طرقها. فلنذكر ذلك بشيء من التفصيل:

ألف. فمنها أنه كان يلقي المسألة إليهم لكي يستنبطوا.[2]

ب. ومنها أنه –عليه السلام– نهى عن السؤال لكي يستعملوا النظر والفكر مع مصالح أخر.[3]

ج. كانت الصحابة يتساءلون بينهم عن معاني القرآن ويعملون فيها الفكر كما سأل عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– ما كان من الإشارة في سورة النصر. فلم يجدها في من حضره من كبار الناس غير عبد الله بن عباس –رضي الله عنه– وصوب عمر –رضي الله عنه– قوله. وفي رواية أنه كان علمه ذلك، وهذا لما رأى استعداده وشوقه لفهم القرآن والتفقه في الدين. فكان عنايته به أكثر.. ....

---

[2] روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر عن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: ‘إن من الشجرة شجرة لا يسقط ورقها وإنها مثل المسلم حدثوني ما هي؟’ فوقع الناس في شجر البوادي. قال عبد الله: ‘وقع في نفسي أنها النخلة’. ثم قالوا: ‘حدثنا يا رسول الله ما هي’؟ قال: ‘هي النخلة’. (منه رحمه الله تعالى)

[3] أيضا عن ثابت بن أنس –رضي الله عنه– قال: "نهينا في القرآن أن نسأل النبي –صلى الله عليه وسلم– فكان يعجبنا أن يجئ الرجل من أهل البادية العاقل، فيسأله ونحن نسمعه. لعله أراد بالنهي قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تسئلوا عن أشياء.... الآية) ولعله أراد بقوله "العاقل" أن يسأل عن أمر مهم نافع. (منه رحمه الله تعالى)

-٨-

كان عقلاء الصحابة وفقهاؤهم أعلم بالقرآن

١– قد يتوهم أن الإِشتغال بالعلوم المحدثة من علم البيان والنظر والاستدلال بدعة، فإن أعلم الناس بالدين لم يشتغلوا بذلك. وكذلك قد يتوهم أن التأويل على أصول علم البيان والنظر والاستدلال هو القول بالرأي. وأن الصحابة لم يعلموا هذه التأويلات. فمن ادعي العلم بما لم يعلمه الصحابة فقد أحدث باطلا، ولا ينبغي الالتفات إلى ما يكشف هذا المدعى، ويمنعون بذلك التأمل في كتاب الله والنظر فيه، ويقنعون بما نقلوه من السلف. فنقول أن هذا من الأمور التي تقتضي الكشف والتبيان لما التبس فيها الحق بالباطل.

٢– لا شك أن فقهاء الصحابة بل عامتهم كانوا أبصر وأعلم بالقرآن لوجوه كثيرة. ولم يكن لهم احتياج إلى أصول علم البيان وفروعه، ولا علم النظر والاستدلال. فإن ذوقهم وسلامة عقولهم قد أغناهم عن ذلك فإن كثيرا من العلوم المدونة ليست إلا كالدواء للمرضى. ألا ترى أن علم العروض والبيان إنما حدث بعد وجود كثير من الشعراء المجيدين والبلغاء المفلقين. بل ذلك إنما أخذ من كلامهم كما استخرج علم النحو من كلام أهل اللسان الذين لم يقرؤوا ولم يكتبوا.

وهكذا علم النظر؛ إنما أسسه أرسطو وكان الناس قبله وبعده

يستعملون النظر والاستدلال مع عدم التعلم والتمرن بأصول المنطق. بل المنطق قطرة من علم النظر الذي أودعه الله فطرة الإنسان. فمن أحدث واستخرج مثل هذه العلوم ربما قصر وفرط وزاغ، ولذلك كثرت الاختلاف فيها، وصار المشتغل بها أبعد عن سلامة الفطرة. ألا ترى ذلك في كثير من المشتغلين بعلم العروض والمنطق. وهكذا قولنا في علم أصول الفقه، ألا ترى أفقه الأمة وأعمقهم نظرا فيه إنما كانوا قبل تدوين هذا العلم. ألا تراك تطرب من شعر أو تهتز من خطبة، ثم إذا حاولت أن تبين وجوه المحاسن صعب عليك. ثم ترى من سمع بيانك ربما لا تحس بشيء من الاهتزاز، بل كلما ازداد التفسير قل التأثير. ولذلك ترى المتوغلين في هذه العلوم العقلية والنظرية أبعد من تحقيقها ممن أعطي فطرة سليمة وطبيعة مستقيمة.

٣- لا شك أن كثيرا من الصحابة إذا فسروا القرآن كانوا كالبحر الزاخر والسحاب الهاطل، يلقون على أصحابهم ما كان يملأ صدورهم علما وحكمة ولكن مع ذلك بل لذلك لم يستطع السامعون أن ينقلوه للخلف ألا تراك تجلس في مجالس الوعظ والخطب وترى صدرك قد امتلأ وعقلك قد وعى معارف، ولكن لا تستطيع إلقاءها على غيرك، بل تراك تضمحل هذه المعارف تنمحي عن قلبك، ولكنك تجد أثرها قد بقي، فهكذا كان خطب النبي -صلى الله عليه وسلم- وخطب البلغاء، لم يحفظوها و لم يرووها إلا نبذا منها مع بقاء آثارها في القلوب، وما رووا إنما هي قطرة من عباب ....

من إفاداته رحمه الله

الفرق بين العلم الفطري والعلم الرسمي

١- العلم الذي حصل على طريق الفطرة لا يحس به صاحبه، فإنه ليس عنده في صورة القضايا الكلية ولا يظهر عمله إلا عند وقوع الضرورة، ويكون الحكم به حكما جزئيا. وأما صاحب العلم الرسمي فعنده أصول وكليات منضبطة ويحكم بها من غير وقوع المسألة. والكليات المنضبطة ربما تكون قاصرة، وربما تكون زائغة، فالحكم بها كثير الغلط ولذلك كثر الاختلاف في أهلها، ولذلك كانت العلماء السلف يكرهون السؤال والحكم قبل حلول الواقعة.

٢- أصحاب العلم الرسمي بعد التمرن الطويل ربما يحصل لهم الذوق الفطري وإن كان أدون من الذوق الفطري الذي حصل لذوي العقول السليمة فهم يقربون من أهل العلم الفطري ويسمون ذلك ملكة وعند ذلك تضمحل العلوم الرسمية وأصولها وفروعها.. ....

-٩-

غاية الكتاب

١. غاية هذا الكتاب هي معرفة الأصول التي تعين على فهم القرآن الحكيم حسب أفهام البشر. وهذه الأصول تنقسم على قسمين: الأول

ما يعصم عن الزيغ في التأويل. والثاني ما يهدى إلى الحكم التي يتضمنها كتاب الله. والأمر الجامع لهذين هو التفكر في نظم القرآن. فالنظم هو الحبل المتين الذي يعصم من يعتصم به عن الزيغ وهو السراج المنير الذي يدل على الحكم فإن الآيات إنما تنتظم بما تتضمن من الحكمة فإنها هي الجامعة.

٢. ليست الغاية من هذا الكتاب محض بيان الأصول التي اتخذتها للتأويل، بل الغرض أن تدل على ما يهتدي به أهل العلم في التفكر فيبلغون من المعاني والحكم ما لم نذكرها.

٣. فاعلم أن التفكر في كتاب الله المترل، يشبه الفكر في كتاب الفطرة، وذلك تتبع الأمور حسب تتابعها في النسب التي بينها. والنسب لا تحصى ولكنها محدودة في أقسامها المذكورة في غير هذا الموضوع. وإنما نذكر بعض الأمثلة ههنا:

المثال الأول: "الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر" فهاهنا وجوه للسجن ووجوه للجنة، وبحسبها التقابل بينهما فللشيء وجوه وبين شيئين مناسبات.

الدنيا تشبه السجن من وجوه:

الأول: السجن ليس بمظنة اللذات فالمؤمن قليل الأمل، آيس من نعيم الدنيا فهو مطمئن غير مبال بالشهوات.

الثاني: من كان في السجن كان متبرما به، راجيا، منتظرا، مشتاقا، ليوم خروجه ومقر حريته، فهكذا المؤمن في الدنيا.

الثالث: المسجون يكابد الشدائد، فمن علم أن الإيمان حظه في هذا السجن هان عليه شدائده ....

من إفاداته رحمه الله

الغاية لأصول التأويل اثنتان:

الأولى: لكي يطمئن القلب به.

والثانية: ليسد أبواب الاحتمالات الباطلة المتناقضة.

والغايتان واحدة. ثم هي كثيرة الفوائد. فنذكر بعضها ههنا.

١- في الكلام حذف وإدخال (لدفع دخل مقدر، أو لتمهيد، أو لبيان، أو لإيراد ما يناسب بالمحل من الأصول والفروع) وتبديل المحل بتقديم وتأخير وتبديل الأمر لأمر. فللمفسر أن يرد الكلام إلى أصله الأول ويبين حكمة صرفه عن الأصل، فهذه وجوه الصرف بعد الابتداء.

٢- بين الكلام وبين الحالات والوقائع مناسبات. وهذه يبين: إيراد أمر دون أمر. ومقدار الكلام من الإيجاز والتفصيل. وأسلوب الكلام من اللين والشدة وغيرهما من عواطف النفس، مما تقتضيها النسبة بين المتكلم والمخاطب وأحواله. فللمفسر أن يعلمها من الأصول الراسخة ولا يعول على الروايات الضعيفة ويذكرها بقدر الحاجة مما يثبت.

٣- للكلام أصول يثبتها، وفروع يشير إليها. فللمفسر أن يتدبر فيه ويبين الأصول ويستنبط الفروع وهذا بحر لا ينقضي عجائبه. فيقول

حسب الفرصة واحتمال الموقع ويتجنب التكرار مهما أمكنه.

٤- للمفسرين أقوال ضعيفة لا يحتملها الكلام. فلا بد من بيان ضعفها، وهذا متعب ومضيع للوقت، فإن أبواب الجهل والكذب لا تحصى.

وكذلك ربما يكون التأويل الصحيح الواضح، خفيا، بعيدا عن الناس إما لتمكن خطأ فيهم أو لعدم علمهم ببعض ما يتوقف عليه التأويل، وهذا أيضا كثير، وما كان له أن يكثر ولكنه كثر لأسباب لا نذكرها ههنا، فيضطر المفسر إلى دفع هذه الأمور وهو كاره، فإنه يشمئز عن ذكر الحماقات ولكنه إن تركها لم يحسم جراثيم الباطل. والله الموفق للسداد.

٥. الحاجة الشديدة إلى تأسيس أصول التأويل وتشييد مبانيه. إن كل فرقة من المسلمين يتمسك بالقرآن ويأول آياته إلى رأيه حتى اضطر المؤمنون إلى التمسك بالسنة ظنا منهم بأن القرآن ذو وجوه والسنة بنية، والظاهر أن القرآن هو المعتصم والمتمسك المعتمد. والمبطلون إنما حرفوه. فلو أوضحت أصول التأويل لم يمكنهم التحريف. واليأس من القرآن والتمسك بالأحاديث وهن وفتح لأبواب الأكاذيب، ولا يتم الحجة عليهم. فليعتصم بالقرآن وبنظمه، ويشيده بالسنة والخبر الصحيح والعقل الصريح.

من إفاداته رحمه الله

بعض الأصول للتأويل

١- القرآن لكونه كلام الله لا يخالف بعضه بعضا. فليأول ما لا يخالفه.

٢- صرح القرآن برد المتشابه إلى المحكم. فما علم منه يقينا يجعل أصلا محكما.

٣- نأخذ أصولنا (وهذه أصل الأصول) من العقل والقرآن.

٤- لا نعتمد على دليل ضعيف فى صرف القرآن عن ظاهره ونجعل الظاهر حجة.

٥- عند الاحتمالات نأخذ بأحسنها وأوفقها بالنظام والعمود.

-١٠-

تعريف التأويل وحكمه

١- ما هو التأويل؟ قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبَتِ هَـذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾[٤]. فعلمنا ثلاثة أمور:

ألف- أن التأويل ما يكون حقيقة لأمر، أخبر عنه بمتشابه له على طريق تمثيل.

---

[٤] يوسف ١٢: ١٠٠

ب– وإن الأمر إذا كان تأويله حقا فهو أيضا حق. فإن يوسف –عليه السلام– رأى الشمس والقمر وأحد عشر كوكبا أنهم سجدوا له، فصارت هذه الرؤيا حقا بوقوع ما أخبر عنه.

ج– وإن الله تعالى يستعمل هذا الطريق لكشف بعض الأمور تبشيرا أو لحكمة أخرى كما شاء.

٢– وقال الله تعالى ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَى قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ.وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ.قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾[٥]

فعلمنا من ههنا:

١– أن إبراهيم –عليه السلام– فهم من رؤياه أنه مأمور بذبح ولده.

٢– وأن إبراهيم –عليه السلام– لم يصبر للتأويل بل صدق الرؤيا التي رآها. ولم يعمل رأيا ليأولها إلى ما يكون أقرب إلى العقل، وذلك لأنه قد نذر أن يجعل هذا لخدمة الرب يقربه إليه. فلما رأى أنه يذبحه ظن أن الله تعالى تقبل قربانه وأراد تحقيقه. فخاف التأويل وأخذ بظاهر التأويل فهو قدوة فى الأخذ بالظاهر إذا كان أقرب إلى كمال التعبد. فكما هو –عليه السلام– قدوة أهل الظاهر، فكذلك هو قدوة لأهل التدبر والنظر والاستدلال. والعبد المخلص الطاعة يعصمه ربه من الزيغ

---

[٥] الصافات ٣٧: ١٠٢– ١٠٥

سواء كان من أهل الظاهر أو أهل النظر وهم العلماء، فإن رأس العلم الخشية للرب تعالى.....

٣. استحسن منه هذا الفهم وكان ذلك ابتلاء، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ﴾[٦]........ (بياض فى الأصل)

-١١-

الفرق بين التأويل والتحريف والتفصيل

التأويل: حمل الكلام على ما يحتمله نقلا أو عقلا،

والتحريف: حمله على ما لا يحتمل،

والتفصيل: ذكر أجزاء لم تذكر لجامع يحتملها.

والفرق بين هذه الثلاثة من أشد الأمور وجوبا لفهم القرآن والتمسك به.

والضرر من تخليط التأويل بالتفصيل أهون من ضرر تخليط التحريف بهما. فإنه باطل محض، وافتراء على الله، وهدم لدينه، وإقامة لدين آخر. ألا ترى كيف ضلت النصارى واليهود بتحريف الكلم عن مواضعه؟ وكيف لعن الله اليهود خصوصا؟ لأن الذي بدل النصرانية كان يهوديا عدوا للنصارى. وما أشد غضب الله على من تعمد إضلال

---

[٦] الصافات ٣٧: ١٠٦

عباده؟ وما أشد ضلالة من اتبع عدوه؟ وقد كادت اليهود هذا الكيد بالمسلمين حسب عادتهم ولكن حفظنا الله، وبسط هذا الكلام يخرجنا عن موضوعنا فلنرجع إلى ما كنا فيه .... (بياض فى الأصل)

-١٢-

من أسباب الخطأ فى التأويل

١- من المسلمات أن الحق لا يناقض بعضه بعضا، فعلى هذا كل من اتخذ عقيدة وثبتت عنده من أي دليل كان، ووجد ظاهر القرآن لا يوافقه، التزم تأويل القرآن إلى ما اعتقده. ومن هذا الباب دخل كثير من التأويلات التي لا تصح.

ثم إنهم ربما التزموا تأويلا، يمكن تصحيح العقيدة التي لأجلها أولوا بغير ذلك التأويل. فالأصل الراسخ استعمال أصول مختصة للتأويل. وإن وجدت عقيدة لا توافق القرآن:

فأما أن تصلح تلك العقيدة حتى تصير موافقة بالكتاب.

أو تنظر مرة أخرى فى القرآن لعل الله تعالى يهدى إلى التوفيق أو يتوقف.

وأما صرف القرآن عن معناه على غير أصول التأويل فهو التعرض للتحريف .... (بياض فى الأصل)

-١٣-

التأويل إلى معنى واحد

كان للقرآن عند الصحابة تأويل واحد لتقواهم وعلمهم باللسان وبشأن النزول. ولذلك قل منهم السؤال والتفسير.

أما التابعون للصحابة فخفي عنهم بعض شئون النزول، فأولوا القرآن إلى آياته وآثار الصحابة فكأنهم اعتصموا بأصلين:

الأول: أن القرآن لا يخالف بعضه بعضا.

والثاني: أن أفعال النبي وأقواله وعمل الصحابة أقرب شيء موافقة بالقرآن، فوقع بعض الاختلاف في وجوه لمعنى واحد. وهذا لا يبعد عن الصواب. ولكن في ذلك العصر كثرة الروايات الضعيفة واعتمدوا عليها في التفسير فصارت كتب التفسير حاملة لروايات من اليهود والدجالين الواضعين.

ثم ظهرت الفلسفة واختلفت الآراء فى العقائد. فصنفوا الكتب على نمط الكلام وأرخوا عنان الخيال. وتشبث كل فرقة من الروايات والفلسفة بما أعجبها. فكثرت وجوب التأويل حتى صار الأمر الواضح مشتبها. وأظلمت سبل التفسير وأغلق باب القرآن. ولكثرة الآراء وتشاجر الروايات ضاع الحكم الفيصل. والتفسير الرازي -رحمه الله- أصدق شاهد على ما نقول فإنه جعل القرآن كتابا مشتبها، ملتبسا لأرجاء في فهمه. لما جاء بوجوه كثرت حيث لا يحتمل الكلام إلا سمتا

واحدا. فلا تراه إلا يغادرك بين سبل متفرقة لا تدري أيها تسلك؟ ثم قال: ‘إن القرآن كله مظنون الدلالة’ انظر ‘المقدمة على المحكم والمتشابه’ وههنا نورد أمثلة لإكثاره بالوجوه:

قال في آية ﴿إِذَا جَاء نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾[٧]: المراد من الفتح، فتح مكة، فتح طائف، فتح خيبر، فتح عام، فتح العلوم، فتح المعقولات ....

وما علمت الدواء لهذا الداء العضال إلا التمسك بالقرآن ورد الروايات والآراء إلى كتاب الله وهذا لا يكون إلا أن نؤمن بأن "القرآن لا يحتمل إلا تأويلا واحدا". وقد قدمت القول في أن القرآن "قطعي الدلالة" وليس لعبارته إلا مدلول واحد، فها أنا أذكر أصولا بها يتضح سبيل التأويل الواحد.

١- أكثر الطبائع طلعة، فإذا سمعت أمرا مجملا لم تقنع به إلا أن يفصل لها. مثلا إذا سمعت ‘أن الساعة آتية’، فسألت: ‘أي يوم وفي كم مدة؟’ ومنهم الذين يلتمسون حقائق الآخرة ويبحثون في ذات الله وهم لا يعرفون أنفسهم، فلو تدبروا القرآن سكتوا كثيرا واخبتوا كما قال تعالى: ﴿تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾[٨] وكما قال تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى

---

[٧] النصر ١٠٠: ١

[٨] سورة الزمر٣٩: ٢٣

جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾[٩] وهكذا كان السلف الصالح.

٢- وكذلك أكثر الأفهام قعد طلعة. فلا تسري ولا تستقيم في أمور عامة رفيعة إلا أن يجسم ويشخص لها فلا تطمئن بعلم أو حكم إلا تعرفها ممثلا بالاسم والشكل والمكان. مثلا قولهم ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾[١٠] أو قولهم ﴿وَمَا هِيَ﴾ [١١]و﴿مَا لَوْنُهَا﴾ [١٢]فلاطمئنان هذه الطبائع جاءت في كتب التفسير تفاصيل القصص. وانفتح باب الإدخال في القرآن ما ليس منه، ثم نشأ الاختلاف. (وهذان الأمران في الأخبار)

٣- ثم حاجة السياسة دعت إلى تأويلات ركيكة وفتحت بابا الدجال، وذلك لأن الملك فى الإسلام نشأ في حجر النبوة والخلافة الراشدة، فكانوا يقضون بكتاب الله وسنة رسوله ولا يحيدون عنهما، فأسست قواعد السياسية على حكم الله. فلما صارت الخلافة إلى الذين هم أشبه بالملوك، لزمهم اتباع أحكام الشريعة، فالتجأوا إلى العلماء لتدوين جزئيات الأحكام، والعلماء كذلك لم يسع لهم أن يقترحوا من عند أنفسهم حكما، خوفا من الله الذي أعلن بإكمال الدين. ثم أراهم النبي -صلى الله عليه وسلم- وخلفاؤه -رضي الله عنهم أجمعين- كيف

---

[٩] سورة الحشر٥٩: ٢١

[١٠] المدثر ٧٤: ٣١

[١١] المدثر ٧٤: ٣١

[١٢] بقرة ٢: ٦٩

تشبثوا في كل أمر بالشريعة؟ فالتجأوا إلى أعمال الرأي والقياس فى القرآن، وفي ما روي عن النبي –صلى الله عليه وسلم. وكان ذلك عليهم حملا باهضا لاختلاف الروايات.

فمنهم من اطمأنوا بالأحاديث بعد النقد كأكثر أصحاب الروايات لما علموا أن كلام النبي لا بد أن يوافق بالقرآن وهكذا كلام الصحابة بكلام النبي. ووجدوا في الأحاديث فسحة. فجعلوها أصلا لقلة الخطر فيها وفسروا القرآن بها، حتى أن أصبح زمام القرآن بيد الحديث، فقل اعتناؤهم بفهم معاني القرآن، وأولوه إلى ما يخالف آياته. وكان عليهم أن يأولوا الأحاديث إلى القرآن. فإني رأيت كم من روايات متضادة حسب الظاهر توافقت حين أولناه إلى القرآن. فإن القرآن كالمركز، وإليه ترجع الأحاديث من جهات مختلفة كما تجد تفصيله في كتابنا "إحكام الأصول بأحكام الرسول".[١٣]

ومنهم من احتاطوا لوهن أسباب الجرح والتعديل ورأوا التشبث بالقرآن أرجح من أخذ الروايات إقتداء بالمجتهدين من الصحابة كعمر، وعائشة وابن مسعود –رضي الله عنهم. فبذلوا جهدهم في استنباط المسائل منه، فما ظهر لهم من الجزئيات أرجح وأوفق بالعدل والقسط، والتمسوه في القرآن، فخيل إليهم من إشارات الكلام أن القرآن ينطبق به أن كان هو ساكتا. فهذا ما كان من ضرورة الفتاوى، وتأسيس القوانين.

---

[١٣] وهذا الكتاب غير مطبوع لأستاذنا الإمام الفراهي رحمه الله تعالى (الجامع).

٤- ومثل ذلك ما استنبطوا من أحكام العبادات. ولكنهم – رحمهم الله– لم يشتدوا على ما استنبطوه وسامحوا بمن يخالفهم. ولكن من هذا الاستنباط وهذه المسامحة نشأت ظلمة متكاثفة. فصار القرآن عندهم محتملا لمعان مختلفة لا يقطع بواحد منها.

٥- ومثل هذه الحاجة الشريعة بحثهم وجدالهم فى الكلاميات وهذا شر فتنة وقعت فيها الأمة فتشبث كل فرقة بآيات وأولوا القرآن إلى آراء مختلفة حتى إلى الكفر والزندقة. فالمحيص عن هذه الورطة أن تجعل ما فى القرآن مرتفعا مما ألحقوا به من الروايات والآيات وتجعله قطعيا وما دونه ظنيا، متحملا لاختلاف ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاء ظَاهِرًا﴾.......

-١٤-

في المتشابه وتأويله

قد أخبرنا القرآن بنصه أنه تعالى أحكم كتابه وفصل آياته وبينها وسماه قرآنا مبينا وقولا فصلا. ومع ذلك أخبرنا أن فيه آيات متشابهات لا يعلم تأويله إلا الله، أو الراسخون أيضا على اختلاف القولين، وإن كان الصحيح عندي هو الأول كما سترى. ولكن نطرده قبل الكشف، فلا أقل من أن المتشابه لا سبيل إلى تأويله عموما. ولما اختلف الناس في التفسير ورد بعضهم قول بعض، غلب على ظنهم أن القرآن ليس قطعيا في دلالته وأن ليس للكلام حكم يقيني لبنائه على النقل (انظر تفسير

الرازى تحت آيه ٦ من سورة آل عمران)

ثم كان دأبهم أن جعلوا الآيات الظاهرة متشابهات إذا ظنوها على خلاف ما برهنوا عليه فكانت الآية الواحدة محكمة عند فرقة، ومتشابهة عند أخرى. قال الإمام الرازي رحمه الله: اعلم أن هذا موضوع عظيم فنقول: إن كل واحد من أصحاب المذاهب يدعي الآيات الموافقة لمذهبه محكمة، وأن الآيات الموافقة لقول خصمه متشابهة، فالمعتزلي يقول قوله تعالى: ﴿فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ﴾[14] محكم. وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَن يَشَاء اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[15] متشابه. والسني يقلب الأمر في ذلك. فلا بد من قانون يرجع إليه: ثم ذكر ظنية الدلائل اللسانية فقال: "فلهذا التحقيق المتين مذهبنا أن بعد إقامة الدلائل القطعية على أن حمل اللفظ على الظاهر محال، لا يجوز الخوض في تعيين التأويل. فهذا منتهى ما حصلناه في هذا الباب، والله ولي الهداية والرشاد."

ما أصدق قوله: "بأن هذا موضوع عظيم" وقوله: "بأن الخوض في تعيين التأويل لا يجوز" قول مرضي. ولكن بقي باب الفتنة مفتوحا إذا لم يتبين المحكم من المتشابه. وبئس الأمر إذا كان محكم فرقة هو نفسه متشابهة فرقة أخرى، حتى أن آية ﴿ لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾[16]

---

[14] الكهف ١٨: ٢٩

[15] التكوير ٨١: ٢٩

[16] البقرة ٢: ٢٨٦

عدت من المتشابهات عند السني. قال الإمام الرازي رحمه الله: فإذا كانت المسألة قطعية يقينية كان القول فيها بالدلائل الظنية الضعيفة غير جائز. مثاله قول الله تعالى ﴿ لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾[17]. ثم أقام الدليل القاطع على أن مثل هذا التكليف قد وجد على ما بينا بالبراهين الخمسة في تفسير هذه الآيات، فعلمنا أن مراد الله تعالى ليس ما يدل عليه ظاهر هذه الآية.

فمع هذا لو كان لنا سبيل إلى ذلك البرهان القاطع المزعوم لأخلدنا إليه، وكان هو الحكم الفاصل بيننا، ولكن الذي جعله قطعيا وبرهانا لأشد مظنة للخصام. فما بالهم جعلوا القرآن غير قطعي، فقطعوا عنه الرجاء وأكبوا على برهان لا يزداد. شاربه إلا ظمئا؟ فبقينا في التشاجر والاختلاف. فبعد ما خاب الأمل من هذا القطعي، حان لنا أن نرجع إلى ما أسأنا به الظن أولا، فنحسن به الظن، فنؤمن بأن القرآن هو قطعي في دلالته والفاصل في حكمه. وأما حديث المتشابهات فالكشف عنه أول واجب علينا، فإن الغلط في تفسيره ذهب بنا عن المهيع. فنقول ولا هادي إلا هو، عليه توكلت وإليه أنيب.

وإذ أنا من حزب العقل والبرهان نتحاشى من أن يعلق بظن ظان أني مستخف بشأن البرهان مما سبق مني "إلا أن يزداد شاربه إلا ظمأ" فقبل البحث عن أصل المسئلة نقدم جملة من كتابنا "العقل وما فوق العقل" بقدر ما يزيل العماء عن رفيع عن مترلة العقل اتصاله بما هو فوق

---

[17] البقرة ٢: ٢٨٦

العقل.

اقتباس من كتاب العقل وما فوق العقل[18]

(١) العقل في ما وراء العقل ساكت الحكم ولكنه دليل إليه.

(٢) العقل له علمان: علم مأخوذ من الحواس وهو حاكم فيه، وعلم غير مأخوذ منها وهو محكوم فيه، كما أن الحواس محكومة في حسها.

(٣) العقل أقرب إلى الشك في علمه المأخوذ. فإن جل أمره الاستقراء. وأبعد عن الشك في علمه الذي لم يأخذ منها، كما أن الحواس أبعد عن الشك في ما تحس. فالكليات الأولية حس العقل فلا شك فيها والاستنباط عمله الخاص.

(٤) العقل مخرج الكليات من جزئيات معلومة، وإذا نظرت إلى سعة معارف العقل مع أنها مبينة على جزئيات، اعترفت بشرف العقل. ولكفى للعقل شرفا بأنه لا يقلد الجزئيات، وليس همه إلا كليات الحاكمة على الجزئيات. فالعقل لا يرضى بفعل جزئ إلا أنه يؤمن بعلة كلية لذلك الجزء ولا يمكنه الانخلاع عنه.

---

[18] لم ينقل هاهنا أستاذنا الإمام رحمه الله ما أراد من كتابه "العقل وما فوق العقل". لعله أخره لوقت آخر، ولم يتأت له. فراجعت الكتاب؛ لعلي أجد ما أشار إليه؛ لكنني لم أجد فيه إلا إشارات، كالنصوص التي يختزنها المصنفون من قبل؛ فاقتبست منها نصوصا، لعلها تهدينا إلى ما أراد رحمه الله تعالى. (الجامع)

(٥) العقل يعلم الإضافات ولا يعلم من المضاف إليه إلا هذا القدر فيقول بان الصفات لها أعيان بها قيامها، ولكنه لا يعلم من تلك الأعيان إلا هذا القدر فيذعن بالهيولى ويحصر عن كنهه. وكذلك يذعن بالقوي ويجهل مستقرها فعباد العقل المسمون بالحكماء شاكون في ما وراء العقل ولكنهم يقولون ما لا يوقنون به.

فمنهم من يقول أنه ليس للعالم الخارج وجود، ومنهم من يقول أنه ليس للمدرك وجود، حتى أن بعضهم فرارا من هذه الأباطيل تشبث بحكم العقل العام ولكنه لم يأت ببرهان على صحة العقل العام.

(٦) العلم بالشيء لا يستلزم الإحاطة به، بل لا إحاطة فيه. إنما تعلم وتحس بطرف من الشيء فتصوره ببعضه.

(٧) الشي، شي سواء كان محدودا أو غير محدود. وإن الوجود الخارج ليس بمستلزم أن يكون الشيء محدودا. وإن الوجود الخارج هو التشخص، فالتجديد ليس من لوازم التشخص. فالمتشخص قسمان: محدود وغير محدود.

(٨) إلى ما فوق العقل طرق عديدة:

منها ضرورة المعلوم إلى ما فوقه كعدم تناهي الزمان والمكان، ووجود العلة للمعلول، ووجود المحل للصفات.......

ومنها أن تجعل ما فوق العقل قريبا إلى التعقل بالمثال وهذا طريق التفهيم لا طريق الإثبات. (انتهى من كتاب ‘العقل وما فوق العقل’)....

فإذا علمت أن العقل لا سبيل له إلى علم جزئيات نعيم الدار الآخرة وعذابها، وهما فوق حواسنا كما تنادي به آيات كثيرة إلا أن يصورها كليا. فإذا حاول ذو تخيل تصور تلك الحالات بأن يجعلها مشخصة كذب بها كالذين كذبوا بكون الأشجار فى النار وقالوا استهزاء: ﴿ماذا أراد الله بهذا مثلا﴾ فإن ذلك مما لا يتمثل في خيالنا. ولكن الذين رسخوا في العلم وعلموا حدود المدارك، أذعنوا لها على سبيل علم كلي، والقهر والجبر من المسدود العمد. والمهانة من سم الخرطوم وشواء الوجوه ورهق القترة. واستعمل هذه العبارات على أسلوب الكلام العرب، فلم يجادل فيه إلا السفهاء المستهزؤن بغيا وسفاهة.

فهذا عندي هو المنهج الواضح في فهم المتشابهات غير أن نحاول تأويلها أي تشخيصها، وهذا هو مذهب كثير من أهل العلم. فى لسان العرب: "المتشابهات هي الآيات التي نزلت في ذكر القيامة والبعث، ضرب قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِ جِنَّةٌ﴾[١٩]. وضرب قوله ﴿قَالُوْا أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ. أَوَ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾[٢٠]. فهذا الذي تشابه عليهم، فأعلمهم الله الوجه الذي ينبغي أن يستدلوا بها على أن هذا المتشابه عليهم

---

[١٩] سبأ ٣٤: ٧- ٨

[٢٠] الصافات ٣٧: ١٦- ١٧

كالظاهر لو تدبروه فقال: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ. قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ. الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ. أَوَ لَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾[٢١] أي إذا كنتم أقررتم بالإنشاء والابتداء فما تنكرون من البعث والنشور؟ وهذا قول كثير من أهل العلم.

وهو بين واضح. ومما يدل على هذا القول قوله عز وجل: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ﴾[٢٢] أي أنهم طلبوا تأويل بعثهم وإحيائهم، فاعلم أن تأويل ذلك ووقته لا يعلمه إلا الله عز وجل والدليل على ذلك قوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ، يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ .....﴾[٢٣]. يريد قيام الساعة وما وعدوا من البعث والنشور، والله أعلم." انتهى النقل من لسان العرب.

ولكن مثل المتشابهات الأمور، لا حرج في تأويلها فإنها ليست بمظنة للفتنة إلا يغلو فيها غالٍ ويسلط الوهم على عقله. ونتمم هذا البحث بذكرها. وبيان السبيل في تأويلها.

فاعلم أن في القرآن ذكرا من صفات الناس من غير تصريح أسماء الذين هم الموصوفون بها، وكذلك تلميحات إلى بعض الوقائع.

---

[٢١] يس ٣٦: ٧٨- ٨١

[٢٢] آل عمران ٣: ٧

[٢٣] الإعراف ٧: ٥٣

والحكمة في تعميم هذه الصفات أو اختيار التلميح على التصريح في مواقعها. تظهر على من يتأمل ويرى أن ذلك أبلغ في الهداية وأسلم من الجمود في أمور الدين. ولكن من تتبع الآيات وسرح النظر في التاريخ. ربما لمح له مصداق الصفة العامة، فتعينت له الواقعة الخاصة فيزداد بذلك فهما لرباط الكلام ومواقع السور والآيات ومحاسن النظام، وليس ذلك مما نص عليه القرآن والخلاف فيه ليس من اختلاف الأمة الذي حذرنا الله تعالى عنه والمشاجرة فيه أتم. وقد رأينا السلف فيه مختلفين من غير نكير، ولا رد بعضهم بعضا. والمسلك المأمون تطبيق أقوال السلف كاختلافهم في موقع آية شق القمر والتطبيق واضح. فإن كل واحد رأى حيث كان فمنهم من رأى القمر الثابت على قبيس، ومنهم من رأى على جبل حرا، وكذلك الفلقة الساقطة منه رأوها حسب مناظرهم ....

(١٥)

الأصول التي تهدي إلى معنى واحد[٢٤]

أصل (١)

إذا كثرت وجوه التأويل في آية، كان الأمر كاشتراك اللفظ.

---

[٢٤] هذا العنوان مني قد وجدت هذه الأصول مبثوثه في المخطوطة فرأيت أن أجمعها، فجمعتها تحت عنوان. فإن أصبت فبتوفيق ربي، وإن أخطأت فمن نفسي والله أعلم بالصواب (الجامع)

والحاكم عند اشتراك اللفظ موقع استعماله. فهكذا عند اشتراك الوجوه في آية لا سبيل إلا بالنظر إلى موقع الآية. ومن ههنا ظهرت شدة الحاجة إلى النظام وعلة الاختلاف كثيرة. لأنهم لم يراعوا النظام فتهافتوا على الروايات فخبطوا في العمايات. (يجوز عند الشافعي والباقلاني وجماعة من المعتزلة أن يراد بالمشترك كل واحد من المعاني).

ومن ذلك موقع السورة فإن في العلم به نورا وهدى.

أصل (٢)

العلم بخصائص أسلوب القرآن. فإن كل ذي كلام له في كلامه أساليب تخصه. فإن لم تراعها وأولته حسب ما تعودت به أخطأت معناه.

فمن أساليب القرآن الإيجاز. ومن الإيجاز أنه يجيب الفرق المختلفة بجواب عام لاشتراكهم فيه وفي ذلك حكمة، وهي أن المرء ينتبه لخطأ غيره، لاسيما في أمور المذهب، لشدة التعصب والجدال حتى أنهم يفرون عن كل ما اتخذ غيرهم فإذا وجدوا في مذهبهم خطأ مثل ما في مذهب غيرهم، كانوا أقرب إلى الفهم. ففي هذا الأسلوب إيجاز وإبلاغ. مثال ذلك في سورة الأنعام والزخرف. فخاطب المشركين وأهل الكتاب بكلام يعمهما مع كناية الفرق. وكذلك أشرك بين اليهود والنصارى كثيرا في سورة البقرة وغيرها. ومن ذلك العلم بخصائص أساليب كلام العرب ....

أصل (٣)

إذا احتمل كلمة أكثر من معنى واحد، سألنا هل هذه الكلمة أجدر بهذا المعنى من غيرها؟ فإن وجدنا كلمة أخرى أجدر وأقوم وتركها القرآن، علمنا أن القرآن لا يترك أبين الكلام وأقومه، فتركنا ذلك المعنى وأولناها إلى ما هي أصوب له.

مثل قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾[٢٥] في معنى المستطيع كما ذهب إليه صاحب "حجة الله البالغة" فإن الإطاقة يستعمل في القوى الجسمانية، كما قالت الخنساء رضي الله تعالى عنها

وصبرا أن أطقت و لم تطيقي.

وكما جاء في القرآن: ﴿قَالُواْ لاَ طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنودِهِ﴾[٢٦] هذا ليس كما قالوا أن الحقيقة أولى من المجاز فأثبتوا اليد والاستواء، وإنما مرادنا أن لا نأول الكلام إلى معنى كان حقه أم يعبر عنه بكلام غير ما جاء به القرآن. وبهذا الأصل احتج الشافعي –رحمه الله– خلاف تأويل ابن عيينة لحديث:

'من لم يتغن بالقرآن' فإنه كان يقول: يستغني به. فسئل الشافعي –رحمه الله– عن هذا فقال: نحن أعلم بهذا، لو أراد به الاستغناء لقال "من لم يستغن بالقرآن" ولكن لما قال: 'من لم يتغن بالقرآن'. علمنا أنه

---

[٢٥] البقرة ٢: ١٨٤

[٢٦] البقرة ٢: ٢٤٩

أراد به التغني.[٢٧]

أصل (٤)

الموافقة بالآيات الآخرة.

والموافقة بالكتب السابقة. (أنظر المقدمة في مطابقة القرآن بالصحف الأولى)

والموافقة بالعقل والقرآن.

والموافقة بما ثبت من تاريخ الأمم الخالية وسنة الله تعالى بعباده. فبعض التأويل منكر شاذ، فلا يعبأ به كما قيل في آية: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾[٢٨] و﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾[٢٩] و﴿وَابْتَغُواْ إِلَيهِ الْوَسِيلَةَ﴾[٣٠] وغيرها ....

من إفادات رحمه الله:

لابد من النظر في ما أنزل قبل القرآن لفوائده:

منها التذكر والانتفاع بالنصائح.

ومنها تقوية النقد والتميز بين الحق والباطل.

ومنها فهم إشارات القرآن بالتفصيل.

---

[٢٧] زاد المعاد: ج١ ص ١٢٩

[٢٨] الزمر ٣٩: ٥٣

[٢٩] الشورى ٤٢: ٢٣

[٣٠] المائدة ٥: ٣٥

ومنها توجيه الأمور إلى الصحيح التأويل.

ومنها علم فضيلة الناسخ على المنسوخ.

ومنها المؤانسة بالرفقاء الصالحين.

والقرآن حث على النظر فيها لما أمرنا بالإيمان بها. ولما ذكر ما جاء فيها حسب ما ورد في القرآن كما قال: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ﴾[٣١] وقال: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾[٣٢] وقال: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى. وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى. أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾[٣٣] ....

(١٦)

طريق الفهم للمعنى المراد

١ ـ تأويل القرآن بالقرآن.

قالت العلماء قديما أن القرآن يفسر بعضه بعضا وذلك بأن ذلك ظاهر جدا. فإن القرآن يذكر الأمور بعبارات مختلفة مرة إجمالا وأخرى تفصيلا. فما ترك في موضع ذكره في موضع آخر. وقد صرح القرآن بهذه الصفة التي فيه في غير موضع، فهذا أصل راسخ. ولكن قل استعمال هذا الأصل وذلك بأن طرق الدلالة على المعاني غير محصورة، فربما تدل آية على المعاني يكون دليلا على معنى في آية أخرى وربما يدل اقتران آيتين أو جملتين على معنى خفي بعض الخفاء، فإن بينا طرق هذا الدلالات تيسر استعمال هذه الأصل.

من إفاداته رحمه الله:

قد قيل قديما أن القرآن يفسر بعضه بعضا وهو المراد بالتفسير بالنظائر. فلا بد من ذكر أمثلة لذلك.

والأصل المرعي في ذلك هو الدلالة على أمور مختلفة، فالمعنى الواحد يخرج في عبارات شتى.

فمنها قوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾[٣٤] فهذا واضح في تعيين بعض الأوقات. وقال في موضع آخر ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ. وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾٣٥ وقال في موضع آخر: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ. وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾[٣٦] وقال في موضع أخر: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ. وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ

---

[٣١] الأنبياء ٢١: ١٠٥

[٣٢] النجم ٥٣: ٣٦- ٣٧

[٣٣] النجم ٥٣: ٣٦-٣٨

[٣٤] غافر ٤٠: ٥٥

[٣٥] ق ٥٠: ٣٩- ٤٠

[٣٦] طور ٥٢: ٤٨- ٤٩

وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾[٣٧] وقال في موضع آخر: ﴿فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾[٣٨] وقال في موضع آخر: ﴿وَأَقِمِ الصَّلاَةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾[٣٩] وقال في موضع آخر ﴿أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا. وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾[٤٠]

ومنها وهو غامض قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾[٤١] في الموت زاجر وواعظ وفي الحيوة جالب إلى الذات والابتلاء لا يكون إلا بهما. فلو لا الشهوات لم يغفلوا و لم يزلوا ولو لا الموت لم ينتبهوا و لم يستعدوا لما بعد الموت. وقد هديت إلى هذا المعنى ثم لمح لي نظيره وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا. وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا﴾[٤٢] ففي الأول ذكر الجانب الذهني وفي الثاني ذكر الجانب الخارجي. فتامل.

---

[٣٧] الروم ٣٠: ١٧– ١٨

[٣٨] طه ٢٠: ١٣٠

[٣٩] هود١١: ١١٤

[٤٠] الإسراء ١٧: ٧٨– ٧٩

[٤١] الملك ٦٧: ٢

[٤٢] الكهف ١٨: ٧–٨

من تفسير القرآن بعضه بعضا قوله تعالى: ﴿حِجَارَةً مِّن طِينٍ﴾[٤٣] وفي موضع آخر: ﴿بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ﴾[٤٤].

(٢) الصلاة استعانة بالله كما أمر موسى عليه السلام قومه: ﴿اسْتَعِينُوا بِاللّهِ وَاصْبِرُواْ﴾[٤٥] وفي موضع آخر: ﴿وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ﴾[٤٦].

٢ ـ رعاية نظم الكلام

(١) في الكلام يكون الاشتراك في الألفاظ، والحذف، والمقدر، والتعريض، لاشتراك في الأساليب المختلفة من جهة تعدد دلالاتها مثلا في الأمر والاستفهام والعطف دلالات مختلفة. وبعد العلم بجميع دلالات الكلمات وأساليب البيان يمعن النظر لفهم ما هو المراد؟

ولتعيين المعنى المقصود من المعاني المحتملة في الاشتراك أصول خاصة. وكذلك لتعيين المحذوف والمقدر والمعرض به أصول وأرسخ هذه الأصول وأجمعها النظم. فلنذكر طرفا منه.

(٢) نظم الكلام يدل على ما هو المقدر المفهوم، فإن الكلام ربما ينتظم بما هو المفهوم إشارة أو اقتضاء. وللمقدر أسباب يعرف بها،

---

[٤٣] الذاريات ٥١: ٣٣

[٤٤] الفيل ١٠٥: ٤

[٤٥] الأعراف ٧: ١٢٨

[٤٦] البقرة ٢: ٤٥

فمنها تعيين الخطاب، وسبب الخطاب مثلا: ﴿أَتَى أَمْرُ اللّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ. يُنَزِّلُ الْمَلآئِكَةَ بِالْرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَن يَشَاء مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنذِرُواْ أَنَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ أَنَاْ فَاتَّقُونِ. خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ. خَلَقَ الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ. وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ. وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ. وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُواْ بَالِغِيهِ إِلاَّ بِشِقِّ الأَنفُسِ، إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[٤٧].

فإن نظرت من جهة النظم تبين لك المقدرات وهي كما نذكر.

﴿أَتَى أَمْرُ اللّهِ﴾[٤٨] أي ما أنذركم به رسله ﴿فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ﴾[٤٩] يا أيها المنكرون به والمشركون لغفلتكم عن الآخرة ورعاية الحق والحكمة المبينة على صفة الرب من الرحمة والعدل ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[٥٠] به هؤلاء المنكرون بالرسالة التي تنبئهم على لزوم الجزاء من جهة ربوبيته ....

من إفاداته رحمه الله:

آخر الآي كثيرا ما ينبه على ما سبق مثلا قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي السَّرَّاء وَالضَّرَّاء وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ، وَاللّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[٥١] فدل على بعض تفصيل للإحسان. وفي آخر الدلالات دلالات أخر.

٣-جامع لأبواب الإجمال

للكلمة والكلام وجوه، ولا بد من تعيين المراد في كل موضع. وهي هذه:

(ا) ربما يستعمل اللفظ كالاسم والرسم شيء، ولا نظر بالخصوص إلى معنى اللفظ. مثلا: القرآن، المؤمن، المسلم، الكتاب، المتقون، الكافرون، وما أشبه ذلك ربما يستعمل كالاسم من غير نظر إلى معاني اللفظية أي المدلول عليه من جهة مادته وصورته.

(ب) وربما يكون النظر إلى معناه اللفظي مثلا: المتقون لمن كان تقيا خاشعا.

(ج) وربما يراد به المفرد الكامل.

(د) وربما يراد به العموم المطلق.

(ه) وربما يراد به الخصوص.

(و) وربما يراد به العموم مع أولية النظر إلى خصوص.

من إفاداته رحمه الله:

---

[٤٧] النحل ١٦: ١– ٧

[٤٨] النحل ١٦: ١

[٤٩] النحل ١٦: ١

[٥٠] الروم٣٠: ٤٠

[٥١] آل عمران ٣: ١٣٤

الكلمة ربما يراد بها اللازم، وربما يراد بها الفرد الكامل، وربما يراد بها بعض ما تضمنه. أما اللازم فكقوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُواْ لِقَاء يَوْمِهِمْ هَـذَا﴾[٥٢] فالمراد من النسيان عدم الالتفات. ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾[٥٣]

الكلام قسمان: حكم وإنشاء.

وقصارى الحكم، العلم: إثباتا أو نفيا.

وقصارى الإنشاء، الحركة: رغبة أو نفرة.

وعلم من هذا أن مرادنا من الحكم والإنشاء غير مراد النحويين. فرب إنشاء لتأكيد الحكم كالاستفهام والقسم.

واعلم أن الحكم والإنشاء بأمر، ربما يتعدى إلى غيرها لاشتراك العلة أو اختلافها ولذلك أصول. ثم اعلم أن الكلام مركب من كلمات. الكلمة ربما تدل على كل معانيها. وربما تقصر عنه وربما تتعداه. ولذلك أصول من اللسان والعقل والباقي كلام المتكلم. واعلم أن المجاز كالحقيقة وكلاهما ظاهر المعنى وبناؤهما على اللسان وباقي الكلام ....

(ز) وربما يراد به المعنى الجامع مطلقا.

(ح) وربما يراد به المعنى الجامع مع أولية النظر إلى وجه خاص.

---

[٥٢] الأعراف ٧: ٥١

[٥٣] البقرة ٢: ١٥٢

....

٤ - في الألفاظ

(١) اللفظ يسع نطاقه أو يضيق، كمًا، وكيفًا، وزمانًا، ويعرف المراد بنظمه مثلا: ‘آمنوا وعملوا الصالحات’، ‘وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة’. فالإيمان هو الجمل والاعتقاد لمقابلته بالعمل، والعمل الصالح هو المعروف لمقابلته بالأحكام الشرعية من الصلاة والزكاة. وهذا التأويل أظهر لكون المقابلة أقرب إلى الفهم. والتأويل الثاني تفصيل الإجمال فالإيمان على هذا ما يشمل الاعتقاد والعمل، فذكر العمل الصالح تفصيل والعمل الصالح ما يشمل الخيرات. فذكر الصلاة والزكاة تفصيله. وهذا مثال الكم.

وأما الكيف فإذا أريد الإيمان الراسخ الشامل للاعتقاد والعمل مثلا: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾[٥٤].

وأما زمانا فإذا أريد به الدوام عليه وذلك حيث يناط به الثواب والعقاب مثلا: ﴿فَمَنِ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[٥٥].

من إفادته رحمه الله:

---

[٥٤] الأنفال ٨: ٢

[٥٥] الأعراف٧: ٣٥

الحاجة الشديدة إلى معاني الألفاظ المفردة وأنحائها. فإن الناس قد اختلفوا في العقائد لمحض عدم اطلاعهم على استعمال اللفظ الواحد على وجوه كثيرة مثلا: اسم القرآن وكلام الله وتكليمه.

فالكلام صفة في المتكلم سواء تكلم أو لم يتكلم كالخلق والعطاء.

ثم اسم الكلام يطلق على فعل المتكلم إذا تكلم. فهذا الكلام حادث وفي زمان. والأول قديم.

ثم يطلق الكلام على مفعول هذا الفعل. ثم كلام الله بهذا المعنى يبقى عليه هذا الاسم، وإن تكلم به غيره ثم بقي عليه هذا الاسم إذا عبر عنه بالكاتبة كما يسمى كل كتاب مع كثرت نسخته ويضاف إلى مصنفه ....

(٢) كل حكم فرع على موصوف فالمراد هو الحكم المشروط بشرط القيام على الصفة مثلا: ﴿وَيُضِلُّ اللّهُ الظَّالِمِينَ﴾[٥٦] و﴿إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[٥٧] وهذا ظاهر. ومنه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[٥٨].

وأيضا يؤل حسب الكيف أي الذين بلغوا الجمود التام وأصروا. ويمكن الجمع بين التأويلين أي ما داموا على الإصرار. وفي ذلك بجمع الكيف والزمان ....

---

[٥٦] إبراهيم ١٤: ٢٧

[٥٧] البقرة ٢: ١٩٥

[٥٨] البقرة٢: ٦

٥ - في معنى جامع لوجوه

(١) معنى جامع لوجوه كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا. إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا. وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾[٥٩] فالهلوع جامع وهو ضيق الذراع. وقال تعالى: ﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ﴾[٦٠] فالصبر جامع، وهو تثبت النفس واستقامتها.

والقرآن ربما يبين الوجوه بعد المانع، وربما يبينها في مواضع مختلفة. كبيانه الإسلام والإيمان.

(٢) الفرق بين الجامع والمشترك. أن المشترك إنما يراد به أحد معانيه، وأما الجمع فربما يراد به أحد الوجوه نصا، ولجهة النظم والباقي إشارة. والجامع كقوله تعالى: ﴿... اللَّهُ أَحَدٌ. اللَّهُ الصَّمَدُ﴾٦١ فكلمة 'أحد' جامعة لكل ما تدل عليه من اللوازم. ومحض وجود المعنى الجامع الذي انشقت منه المعاني، لا يخرج اللفظ عن المشترك، مثل الكتاب للوحي والشريعة والعهد، أو القطيعة للجماعة من الغنم وقطع الرحم. اللهم إلا إذا أمكن الجمع بين الوجوه دخل في الجامع، فحينئذ يكون الفرق دقيقا.

أيضا في الجامع يكون دليل اللفظ بالذات على معنى جامع، وفي المشترك ربما يكون المأخذ جامع ولا التفات إليه. مثلا: 'العصر' مشترك

---

[٥٩] المعارج٧٠: ١٩- ٢١

[٦٠] البقرة ٢: ١٧٧

[٦١] الإخلاص ١١٢: ١-٢

بين آخر النهار والزمان الماضي، والمأخذ جامع. ولكن اللفظ لا يشير بدلالته على أحد معانيه إلى معناه الآخر كما دل في الصبر، فكان المشترك منقطعة بعضها عن بعض فلا يجمع، وفي الجامع بقيت الوصلة.

(٣) قال تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾[٦٢] ‘مبارك’ أي كثير الحكمة والخير. دلنا على هذا التأويل لفظ مبارك ونظمه. فالتدبر هو النظر في وجوه الكلام والانتقال من بعض إلى بعض، حتى يفتح عليه أبواب من الحكم. وكذلك دلنا عليه كلمة ‘آياته’ فإنها تشير إلى معان جمة، فإن الآية هي أم الفكرة والاستدلال كما قال: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾[٦٣] أي الجزاء حق. وكذلك آيات القرآن تدل على طريق الإشارة كما قال تعالى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾[٦٤] أي خلق السماوات والأرض آية على الحكمة. والحق هذا آية على وقوع الجزاء. ولذلك هتف القائل بحمده واستعاذة. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللّهُ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾[٦٥] ....

---

[٦٢] ص: ٣٨: ٢٩

[٦٣] فصلت٤١: ٥٣

[٦٤] آل عمران٣: ١٩١

[٦٥] الأعراف٧: ١٨٥

من إفاداته رحمه الله:

الجامع الوجوه ربما يخص ببعض وجوه معناه خصوصية ما، فيراد ذلك الوجه عند الإطلاق دون التقيد. مثلا يستعمل الإيمان والفكر والمعية وغيرها عند الإطلاق مخصوصا بوجه وعند التقييد حسب القيد. فقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾[٦٦]. مراده أنه تعالى نصيركم وكذلك قوله تعالى: ﴿اقْتَرِبْ﴾[٦٧]في آخر سورة العلق معناه قرب الرحمة للقرينة ولتخصيصه عند الإطلاق. وليس كذلك في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾[٦٨] فإنه ليس للرحمة لمحض العلم كما دلت عليه القرينة.

٦ -وجوه الألفاظ والمعاني

لألفاظ وجوه من الإثبات والنفي، والخبر وأقسام الإنشاء، والإسمية والفعلية. ثم من كون الفعل ماضيا، وجاريا، ومستقبلا. ومن كونها مبتدأ، وخبرا، حالا، وتمييزا وغير ذلك من كونها جزء للكلام كذلك كونها حقيقة، ومجازا، وعاما، وخاصا .....

وهكذا الأمر في الألفاظ الخاصة. وقد ذكروا بعض هذه الأمور في علم البيان وأصول الفقه والنحو ولكنهم لم يستقصوها. فهذه وجوه

---

[٦٦] محمد ٤٧: ٣٥

[٦٧] العلق ٩٦: ١٩

[٦٨] ق ٥٠: ١٦

الألفاظ.

ثم لهذه الوجوه دلالات شتى. مثلا: الفعل يدل تارة على بدء العمل، تارة على استمراره، وتارة على إكماله.

أو الاستفهام تارة يدل على الاستخبار، وتارة على الإثبات، وتارة على النفي، وتارة على الأمر.

وهكذا الأمر في الخبر وغير ذلك، فهذه وجوه المعاني.

فلا بد للتأويل من الإطلاع على جميع هذه الوجوه لكي يفهم صحيح المراد.

وقد رأينا كثيرا من الاختلاف قد نشأ من قلة المعرفة بهذه الوجوه مثلا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[٦٩] فقوله تعالى: ﴿كَفَرُواْ﴾[٧٠] يدل على الاستمرار والرسوخ أي الذين ألحوا على الكفر ورسخوا فيه. وهذه الاستعمال عام في الماضي مثلا قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[٧١] يدل على دوام كونه غفورا رحيما. وهكذا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ. إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[٧٢] أي الذين استمروا على الإيمان وعمل الصالحات. فالمراد من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ

---

[٦٩] البقرة٢: ٦

[٧٠] البقرة٢: ٦

[٧١] النساء ٤: ٩٦

[٧٢] العصر ١٠٣: ٢- ٣

عليهم﴾[٧٣] هم طائفة خاصة من اليهود ومشركي مكة، ثم من يكون على صفتهم.

ثم النظر فيه إلى الكفر بالبعث، فالذين كفروا بالبعث وأصروا عليه ليسوا بمؤمنين بهذا الكتاب. فإن الإنكار بالأصل إنكار بالفرع. فعن هؤلاء أخبر الله تعالي أن الله ختم على قلوبهم بكفرهم، كما قال: ﴿بَلْ طَبَعَ اللّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُونَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾[٧٤] ثم ليس بيان سنة الله تعالى في ربط الآثار بالمؤثرات. ثم ليس هذا إلا خبرا عن عامتهم، فإن مؤثرا فوق مؤثر، ولذلك قال تعالى: ﴿ فَلاَ يُؤْمِنُونَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾[٧٥]........

٧-وجوه الإثبات والنفي

للإثبات والنفي وجوه مختلفة في الجملة الفعلية والاسمية كلتيهما. أما الفعلية:

(١) فربما ينفي الفعل لعدم وقوع الأثر ويثبت لابتداء العمل. كما ترى في القرآن : ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللّهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾[٧٦] ويشبه ذلك نفي الفعل عن الفاعل لعدم قدرته على إيقاع الأثر.كما

---

[٧٣] البقرة٢: ٦

[٧٤] النسا ٤: ١٥٥

[٧٥] النسا ٤: ١٥٥

[٧٦] يوسف ١٢: ١٠٦

ترى في القرآن: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾[٧٧] فنفى من وجوه وأثبت من وجه آخر.

ويشبه ذلك نفي الفعل لعدم بلوغه حدا يعبأ به. كقوله تعالى: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[٧٨] أي لم تؤمنوا بإيمان يستحقون، أن تدعوا به، فإنه لم يدخل قلوبكم إلى الآن وإن كان قد قرع على بابه فإن لفظ. لما، يشير إلى ما قلنا.

ويشبه ذلك نفي الفعل لأجل عدم الأثر أو النفع. كما قال تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ﴾[٧٩] والله تعالى لا ينسى ولكنهم غفلوا فلم يعبأ الله بهم عندهم احتياجهم الشديد إلى رحمته ونظره. وهذا من باب دلالة الالتزام والكناية.

ويقابل ذلك نفي الفعل للدلالة على عدم المؤثر للفعل. كقوله تعالى ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[٨٠]. والله قد علم بما هم يفعلون، ولكنه متى لم يفعل جعله بمترلة ما لم يعلم منهم كما هو يسمع دعاءنا إذا دعوناه وقد علمه قبل أن نتكلم به ....

---

[٧٧] الأنفال ٨: ١٧

[٧٨] الحجرات ٤٩: ١٤

[٧٩] الحشر ٥٩: ١٩

[٨٠] آل عمران ٣: ١٤٢

٨- مفهوم الإثبات من النفي وبالعكس

إذا كان بين الأمرين تضاد وتناقض، فما يثبت لأمر ينفي من ضده، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً أُولَـئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلاَّ النَّارَ، وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلاَ يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٨١] فلا شك أن الذين هم خلاف هذه الصفة أو ما ينوب منابها في جلب سخط الله فهم الذين يكلمهم الله يوم القيامة ويزكيهم. وهكذا ما جاء في المكذبين: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾[٨٢] فعلمنا أن المؤمنين ليسو من المحجوبين عن ربهم يوم القيامة ....

٩- وجوه في إطلاق الفعل

(١) إطلاق الفعل على بدء الفعل كما قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾[٨٣] وقال تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[٨٤].

(٢) إطلاق الفعل على نتيجته كما قال تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾[٨٥] فكان العصيان من آدم –عليه السلام– لما فعل خلاف ما أمر

---

[٨١] البقرة ٢: ١٧٤

[٨٢] المطففين ٨٣: ١٥

[٨٣] فصلت ٤١: ١٧

[٨٤] الإنسان ٧٦: ٣

[٨٥] طه ٢٠: ١٢١

به ربه. ولكنه فعل ما فعل لما نسي أمر الرب، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾[٨٦]

(٣) ويشبه الثاني إطلاق الفعل أو الصفة لما يقع حسب الإذن والأمر كما يقال: 'بنى الملك جسرا، وإنما بني بامره'. ومن هذا الباب ما يتبع فعل العبد من الضلالة والهداية كما قال تعالى: ﴿بَلْ طَبَعَ اللّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾[٨٧]. ومن أمثلته: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا﴾ ومنها: ﴿أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾ [٨٨] ومنها: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا، وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا، وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾[٨٩]. فإنهم إذ لم يبلغوا بقلوبهم وأعينهم وآذانهم ما هو المقصد الأهم منها، فكأنهم لم يفقهوا شيئا و لم يبصروا و لم يسمعوا ....

١٠ ــالفرق في إطلاق الاسم والصفة والفعل

الاسم يطلق على الأكمل. ثم الصفة. ثم الفعل. وقد أخطأ الإمام الشافعي –رحمه الله– فى معنى كلمة 'المحصنات' لأنه –رحمه الله تعالى– لم يفرق بين إطلاق الاسم والفعل.....[٩٠](١)

١١ -إطلاق الحكم على العام

العام ربما يعتبر من حيث عمومه وحينئذ إطلاق الحكم عليه يكون من هذه الحيثية كقوله تعالى: ﴿الأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾[٩١] فهذا الحكم عليهم من حيث مجموعهم.

وربما يطلق الحكم على العام ويتناول كل فرد منهم. كقوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[٩٢] أي لكل فرد من المتقين.

فلا بد من النظر في نسبة الأمر إلى عام هل هي إلى الجميع من حيث المجموع، أو إلى أفراده، أو إلى فرد خاص.

ومن أمثلة الاختلاف بين المفسرين من قبل هذا الباب أن قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[٩٣] عند بعضهم يعم كل فرد، ولذلك أولوا قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ

---

[٨٦] طه ٢٠: ١١٥

[٨٧] النساء ٤: ١٥٥

النازعات ٧٩: ٤٦

[٨٨] الانعام ٦: ١٦٥

[٨٩] الأعرف ٧: ٢٠٦

[٩٠] لعله أراد ما قال الإمام الشافعي في رسالته المشهورة في أصول الفقة. وها هو ذا. (الجامع) وإحصان الأمة إسلامها. وإنما قلنا هذا استدلالا بالسنة وإجماع أكثر أهل العلم. ولما قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– إذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها و لم يقل محصنة كانت أو غير محصنة. استدللنا على أن قول أبيه عز وجل في الإماء: ﴿فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾٩٠ إذا أسلمن لا إذا نكحن فأصبن بالنكاح ولا إذا أعتقن وإن لم يصبن. (ص ٢١) [قول الإمام رحمه الله "إن إحصان الأمة إسلامها" بعيد جدا. والاستدلال بالسنة والإجماع على ما قال الإمام غير تمام (من الفراهي رحمه الله)]

[٩١] التوبة ٩: ١٢٩

[٩٢] البقرة٢: ٢

[٩٣] آل عمران ٣: ١١٠

الْمُنكَرِ﴾[٩٤] إلى العموم. وجعلوا كلمة "من" للبيان.

وعند بعضهم أن كلمة "من" للتبعيض، فلم يلزموا كل فرد الأمر والنهي.

ثم يمكن أن تكون "من" للبيان على هذا التأويل أيضا. فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ينسب الى جميع الأمة إذا قام به من هو أهل له.

ثم يمكن أن يلزم الأمر والنهي كل فرد بأن يجري حكمه على أتباعه حسب حديث. "كلكم راع وكلكم مسئول" فالتزاع يرفع على التأويلين، ولكن الفرق بينهما بين. ....

١٢ -إطلاق الحكم على ذي صفة

الحكم على الأشخاص ليس كالحكم على الذي ذكر بالصفة، فإن الحكم يتعلق به حيث تلك الصفة.

ومن الصفات ما تزول، فيزول الحكم كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ فهذا الحكم منوط بكفرهم، والكفر ربما يزول وكذلك الإيمان، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾[٩٥]

وأما الصفات التي ليست بزائلة فالحكم المنبي عليها لا تزول مثلا

---

[٩٤] آل عمران ٣: ١٠٤

[٩٥]

قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[٩٦] فصفة السبق والهجرة غير زائلة فكذلك الرضى.

فإن زعم معاند بأن الله تعالى رضي بهم ثم سخط، مع أن الذي يعلم علم اليقين بمستقبل الأمر لا يرضى بمن يعلم سوء عمله، فنفي هذه المظنة بقوله: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾[٩٧].

ثم إن قال معاند إن الله تعالى عدل، فيجازيه خيرا لخيره وشرا لشره فنفي ذلك أيضا بقوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾[٩٨] وكل ذلك تأكيد وسد لأفواه المبطلين الزائغين .....

١٣ -مما يتعلق بالكلمات المطلقة الجامعة

(١) الكلمة إذا كانت مطلقة وتكون مختصة أيضا، حملت على المعنى المخصوص بالذات، وعلى المعنى العام إشارة فتكون جامعة مثلا: 'المتقين' و'والذين كفروا' نص على قوم أخبر الله عن أحوالهم وإشارة إلى كل متصف بهذين المعنيين.

(٢) المخبر عنه إذا عبر عنه بصفة فالحكم يكون مختصا بالمخبر عنه

---

[٩٦] التوبة ٩: ١٠٠

[٩٧] التوبة ٩: ١٠٠

[٩٨] التوبة ٩: ١٠٠

حسب الصفة. مثلا: الحكم بأنهم لا يؤمنون في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ مختص بالمخبر عنهم حسب تلك الصفة. وعلى ذلك يكون الحكم مخصوصا بحسب المورد نصا وبحسب الصفة عاما.

من إفاداته رحمه الله:

(١) هل في أخبار الله تعالى عن قوم أنهم لا يؤمنون إجبار؟ كلا: بل الإخبار مثل العلم غير مجبر. إن ما أخبر به علم منهم.

(٢) هل في فعل الحتم إجبار؟ نعم، ولكنه بعد فعلهم وجزاء ولزوما.

(٣) ما النسبة بين المحكوم عليه والحكم؟ نسبة الأثر والمؤثر.

(٤) كيف نسبة فعل الحكم إليه تعالى؟ إما من جهة المنع أو إيقاع الأثر.

نسبة الفعل إلى الباري تعالى لدلالة الفعل على النتيجة كما قال؟ ﴿أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾[٩٩] والنسبة إلى المتم أولى كما قال: 'بني الأمير الحصن. وفتح البلدة.' ونحوها ما جاء في القرآن: ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾[١٠٠]

للآية تأويلان: الأول أنه خطاب إلى الكفار. والثاني أنه خطاب عام. فالمعنى أن مشية الخير الخاص وهو الانتفاع بالقرآن موقوف على توفيق الله تعالى يكون حسب عمل العبد وحسن جهده وخضوعه. فإن الله تعالى قد أخبر عن أحوال الظالمين أنهم لا يتيسر لهم الرشد، فقال تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ﴾[١٠١] وأمثال ذلك.

أما التأويل بالقدر، فليس من القرآن في شيء، بل القرآن قد أبطله حيث تمسك به المشركون. ومن ههنا ضرورة التضرع، والدعاء والخشية من الخذلان، والتوكل على الله، واليأس من غيره. ومنشأه منه الحب لله تعالى .... (منه رحمه الله)

(٣) قول ابن عباس –رضي الله عنه– في الآية مبني على ما أخبر الله عن كفر اليهود في السورة، ثم عنه قول آخر مثله، وهو مبني على ما جاء في التوراة. وقول الربيع بن أنس مبني على اختصاص الكلمة بمعنى أراد منه وعلى حسن النظم من حسن التقسيم ....

١٤_ الفرق بين الحقيقة المطلقة والحقيقة المصطلحة

رب مجاز في الحقيقة المطلقة صار حققية في اللغة، والناس إنما يخاطبون حسب لغتهم، فمن خاطب أخاه بما لا يفهم فقد ظلمه وقتنه. فلا يجوز لك أن تقول حقا يورث باطلا إلا في دونه. مثلا تقول: "ما رأيت زيدا" بمعنى أنك إنما رأيت الضوء المنعكس منه وهو ليس بزيد. أو تقول: "ما سمعت كلام زيد" بمعنى أنك إنما أحسست بتموج في مادة

---

[٩٩] الواقعة ٥٦: ٦٤

[١٠٠] الإنسان ٧٦: ٣٠

[١٠١] الإعراف ٧: ١٤٦

حركها كلام زيد. أو تقول: "ليس في صحيح البخاري شيء من قول الرسول" بمعنى أن ما فيه نقله لا أصله. أو تقول: "ليس بيدي مال" بمعنى أن يدك خالية وإنما المال في ملكك.

فإذا أردت أن تدل على حقيقة الأمر، تبين لهم بكلام يفهمونه. وحينئذ يجوز لك القول بالحقيقة المطلقة.

وهذا من جهة اللفظ. ثم من جهة المعاني رب معي صادق يكون أرفع من فهم المخاطب فيكذبه ولا ينتفع به بل يسيء بك الظن فلا يستمعك. وقد كان يمكنك أن تعلمه لو خاطبته بما هو مستعد لقبوله ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾[102] وهكذا الأمر في الأعمال.

ومن هذا الأصل الواضح يتبين لك أن أكثر الاختلاف في العقائد مبنية على الذهول عن هذا الفرق ....

١٥ -وجوه الكلام تأويله

للكلام وجوه من الوصل والفصل، والتقديم والتأخير، والزيادة والحذف، والإجمال والتفصيل، والاقتصار والبيان. ولكل ذلك دلالات، فهذه وجوه المعاني في تأويل الكلام. وألطفه وأدقه **تأويل الحذف**. فإن من يرد المحذوف لابد أن يكون بصيرا بمعنى الكلام وحكمته، ورباط معانيه، وعموده وصحيح الرأي في باقي الكلام لكيلا يثبت رأيا منكرا، أو يميل إلى تأويل ساقط. ولا بد أن يكون عالما بحقائق الوقائع المتعلقة،

---

[102] البقرة ٢: ٢٨٦

وفارقا بين الثابت والضعيف.

١٦_ البيان والإيهام

لابد للكلام من الاجتناب عن الإيهام. فلا يؤخذ بمعنى محتمل من جهة الأسلوب الممكن، إذا كان الأصلح لذلك المعنى غير العبارة. مثلا: ﴿ذَلِكَ أن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ﴾[103] أي بظلم منهم و لم يرد ظلما. ولو أراد ذلك لقال ظلما.......

١٧ -في تقدير المحذوف

أخطأوا كثيرا في تقدير ما لم يذكر فمنها قوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾[104] أي أفأنت تهدي من أضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة، فمن يهديه من بعد الله؟ أفلا تذكرون ....

من إفاداته رحمه الله:

من الكلام ما هو المهيج وغايته التأثير من الترغيب والتكريه والتشويق والتخويف وغير ذلك فما كان كذلك من الكلام لابد فيه من تمثيل الأمور، وتقريب البعيد، وجعل المعقول محسوسا. ولا سبيل إلى

---

[103] الانعام ٦: ١٣١

[104] فاطر ٣٥: ٨

ذلك إلا باستعمال أنواع البيان من ضرب المثل والمجاز ....

١٨ _ حمل الكلام على غير الظاهر المحسوس

(١) ربما يتضمن الكلام الحق ما هو خلاف الظاهر المشهود، وإنما يتضمن ذلك لما أن من سنة اللسان استعمال المجاز. ولما أن الكلام المؤثر لابد فيه من استعمال فنون المجاز من التمثيل وجعل المعقول محسوسا.

وأهل الظاهر يكرهون المجاز لظنهم أنه لا يصار إليه إلا عند إحالة الحقيقة، ولشدة ولوعهم بأخذ الظاهر أنهم ربما أثبتوا الأعضاء وأفعالها للرب تعالى. وليس ذلك بأنهم لم يطلعوا على كثيرة استعمال المجاز ولا لضرورته، بل إنما أنكروها لمنع القول بالهوى وهم مصيبون في ذلك، فإنهم خافوا أن الهوى له سلطان عظيم على من قلت خشيته.

وقد رأوا ولوع الناس به ....

١٩ - الزيادة على الشيء ربما تكون تكميلا

قال تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[105]

الوعد كان لفظا من الرب تعالى فزاد على قدر الموعود إتماما وتكميلا.

ومن ههنا نرى أكثر الشرائع من الله تعالى تكميلا لغايتها.

---

[105] الاعرف٧: ١٣٢

ومن ههنا نرى السنة إتماما للفرائض.

ومن ههنا نري غسل الرجلين إتماما لغاية المسح وهي التطهير.

(ومن السنة ما لا سبيل إلى تركه إلا عند الاضطرار لما فيها من الحكمة. الفرض أقل ما كلفنا به)......

٢٠ - وجوه النظم

ترتيب الكلمات عند العطف لا يخلو عن دلالة وقد استدل العلماء به إنما يقدم ما يقدم لوجوه:

١. لظهوره، فإنه أقرب إلى الفهم.
٢. ولكونه مجملا، فانه أسهل إحاطة.
٣. ولكونه مفصلا، فإن المجمل ربما يؤخر للذكر.
٤. ولشرفه وبهاءه وتقدمه اعتناء به. وهذا في الأحكام كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالاَتُكُمْ وَبَنَاتُ الأَخِ وَبَنَاتُ الأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللاَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللاَّتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ اللاَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلاَئِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلاَبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ الأُخْتَيْنِ إَلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ أن اللّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[106] وهذا في الترتيب الصاعد.

---

[106] النساء ٤: ٢٣

٥. ولكونه أدون لقربه ودنونه وهذا في الترتيب الهابط كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾[١٠٧] وفي الآية ترتيب دوري من الهابط إلى الصاعد ثم إلى الهابط.

٦. وللتقدم الزماني، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾[١٠٨]

٧. ولكونه خاصا، لأنه أبين على الأكثر.

٨. ولكونه عاما، لأنه أبين أحيانا.

٩. ولتعود الناس بذكره أولا لبعض الوجوه.

١٠. ولكونه تبعا لما قدم لبعض الوجوه.

١١. وسهولة تلفظه كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾[١٠٩]

ربما يترك بعض الوجوه ببعض، ويشتبه بعضها عند من لا يتدبر مثلا قالوا: إن السمع أفضل من العقل لقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾[١١٠] فظنوه من الباب الرابع ولكنه من الباب السادس فإن الإنسان يعلم بالسمع أولا، ثم إذا بلغ الرشد يرجع النظر فيما سمع، فيحكم بما عقل. كما قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا

---

[١٠٧] الغاشية ٨٨: ١٨

[١٠٨] آل عمران ٣: ٣٣

[١٠٩] الملك٦٧: ٢

[١١٠] الملك ٦٧: ١٠

تَشْكُرُونَ﴾[١١١] ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولـئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾[١١٢] فإن الفتنة كثيرا ما تأخذ بالسمع، ثم يطمع إليها البصر، ثم تتسلط على الفؤاد وفيه جمعت أبواب أخرى من جهات مختلفة ....

٢١-مواقع التدبر

(١) ما جاء في القرآن من القصص فالمقصود منه العبرة. وذلك يحوج إلى التدبر في موارد التطابق بينها وبين أحوالهم. وعلى هذا فلا بد من استخراج تفاصيل المطابقات مثلا ذكر قصة طالوت في موقع حث الناس على الجهاد، فعلم الصحابة موارد المطابقات حتى العدد وفي هذه القصة مطابقات أخر وقد أشار القرآن إليها. فهكذا لابد من النظر في جميع القصص.

(٢) من مواقع التدبر: ما تبدل فيه القرائن في النظائر. فإن ذلك يدل على حدود الكلمات ونسبة بعضها إلى بعض مثلا: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾[١١٣] ونظيره: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾[١١٤] فما النسبة بين الحق والمرحمة؟ وبحسب جواب هذا السؤال يكون تأويل الحق في الآية.

---

[١١١] الملك ٦٧: ٢٣

[١١٢] الاسراء ١٧: ٣٦

[١١٣] البلد ٩٠: ١٧

[١١٤] العصر١٠٣: ٣

ومنه يستدل على حدود معاني الكلم. مثلا جاء في موضع: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[١١٥] وفي موضع: ﴿الَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ﴾[١١٦] وفي موضع: ﴿إِن شَكَرْتُمْ وَآمَنتُمْ﴾١١٧ فما النسبة بين الإيمان والصبر الإيمان والشكر؟

ومثلا جاء في موضع: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ. مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ. إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾١١٨ وفي موضع آخر: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَّحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾١١٩ فدلت القرينة على أن المراد بالعبادة هو الخشوع للرب تعالى؟ وجماعة الصلاة. وقد دل على ذلك آي أخر.

(٣) كما تدل القرائن في النظائر فكذلك تدل القرائن في نفس الآية إذا أختير كلمة في المقابلة عوض المقابل الظاهر مثلا: أختير المرض. عوض الكفر في مقابلة الإيمان. أو الاستغناء في مقابلة التقوى. فهذا التعويض يدل على حدود اللفظ والنسبة بين المعنيين ونبين ذلك بالأمثلة:

---

[١١٥] التين ٩٥: ٦

[١١٦] هود ١١: ١١

[١١٧] النساء ٤: ١٤٧

[١١٨] الذاريات ٥١: ٥٦.٥٨

[١١٩] طه ٢٠: ١٣٢

(ألف) قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ. وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾١٢٠ فعلم أن المرض والرجس عبارتان عن الشك وأيضا أن الإيمان هو الشفاء والطهارة.

(ب) قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى. وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى. فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى. وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى. وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى. فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾١٢١ ----- (بياض في الأصل)

(١٧)

الأصول للتأويل

الأصول ثلاثة: (١) أصول أولية (٢) وأصول مرجحة. (٣) وأصول كاذبة اعتمدوا عليها وليست بشيء إنما نذكرها للاجتناب عنها.

فالأصول الأولية: ما يتمسك به حيث لا احتمال لمعان شتى.

والأصول المرجحة: يتمسك بها إذا احتمل الكلام معاني مختلفة. فإذا أعملنا الأصول المرجحة أخذنا ما هو الراجح وتركنا المرجوح.

---

[١٢٠] التوبة ٩: ١٢٤، ١٢٥

[١٢١] الليل ٩٢: ٥,١٠

١ - فمن الأصول الأولية:

الأصل الأول

التمسك بنظم الكلام وسياقه

وهذا ليس من المرجحات فإن الكلام لا يحتمل معنى يخالف نظمه ورباط معانيه، فإن خلل النظم منفي عن كلام العقلاء، فما أبعده عن العقلاء، فما أبعده عن كلام الله المعجز؟ وهذا أصل ظاهر. ولكن أهل الزيغ سعوا في هدمه ووضعوا الأحاديث ففتوا بها الضعفاء العقول من صالحي المؤمنين عفا الله عنهم فإن الأعمال بالنيات. ومن أمثلة ذلك تأويل آية التطهير، فإنها لم تنزل ولا تتعلق إلا بأمهات المؤمنين ولا دخل فيها لغيرهن والكلام لا يحتمل تعميمها.

الأصل الثاني

المعنى الشاذ لا يلتفت إليه:

وإنما لم نجعله من المرجحات، فإن اللفظ الحسن المصون، ربما يستمل عوض الظاهر العامي، ولكن اللفظ إذا استعمل، لا بد أن يدل على مفهومه المعلوم الثابت، فإن أريد به مفهوم ينكره الناس ويدعيه مدع ولا سبيل إلى إثباته، فهذا تعمية. والقرآن أنزله الله عربيا مبينا فلأي شيء يترك الإفصاح؟

وأما المطالب العالية، فليست من هذا الباب فإن الكلام فيها واضح

في مفهومه، المطالب العالية إنما هي منطوية تحت المفهوم غير مضاد ولا مناقض للمفهوم. ومن أمثلة ذلك تأويل قوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[١٢٢] فسعى المبطلون في تحويل معني الصغو إلى الزيغ وضعوا لتأويلهم الباطل قراءة باطلة لم تثبت فضلا أن تكون متواترة.

الأصل الثالث

فهم الكلام بعضه من بعض بالمقابلة وحمل النظير على النظير:

وذلك هو التأويل بالقرآن.

القرآن كثيرا ما يترك مجملا ما فصله في مقام آخر، والمعنى يفهم من غير أن نحتاج إلى تفصليه من نفس الكلام. مثلا في أواخر سورة الأنفال جاء: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ﴾[١٢٣] وبُعيد ذلك جاء: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ﴾[١٢٤] فلم يذكر ‘بأموالهم وأنفسهم’ وهو مفهوم. ثم جاء بعيد ذلك: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُواْ مِن بَعْدُ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ مَعَكُمْ﴾[١٢٥] فلم يذكر ‘في سبيل الله’ ولا ‘بأموالهم وأنفسهم’ ولكن ذلك مفهوم، وقد دل عليه ‘معكم’.

---

[١٢٢] التحريم ٦٦: ٤

[١٢٣] الانفال ٨: ٧٢

[١٢٤] الانفال ٨: ٧٤

[١٢٥] الانفال ٨: ٧٤

وهذا باب وسيع يهدي إلى كثير من المعاني، مثلا جاء في أوائل سورة البقرة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ. خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ، وَلَهُمْ عَذَابٌ عظِيمٌ﴾[١٢٦] ففهمنا من ﴿الذين كفروا﴾ من كفر بالله وصفاته من العدل، ولذلك كفر بالجزاء. وفهمنا من ﴿لا يؤمنون﴾ أنهم لا يصيرون مؤمنين ومهتدين بهذا الكتاب. وذلك مما سبق من قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ. الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾[١٢٧] أي يؤمنون قبل يوم الشهود، فالذين كفروا هم ضد هؤلآء. قد ذكر عيون صفات المؤمنين في ما سبق، حتى قال: ﴿أُوْلَـئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[١٢٨] ثم ذكر الذين هم مخالفون لهؤلاء.

وإنما دعانا إلى هذا التأويل أن المبتدأ والخبر لابد من الفرق بينهما. ثم وجدنا في السياق ما يكشف عن المفهوم. ثم التمسنا نظائر هذه الآية فوجدناها موافقة لما فهمنا، وذلك أوائل سورة يس.

وأيضا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ القرآن جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا. وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي القرآن وَحْدَهُ وَلَّوْاْ عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا﴾[١٢٩] فأخبر القرآن بأن من أشرك بالله وأنكر بالآخرة لا يسمع ولا يفقه القرآن ويتنفر منه. ....

من إفاداته رحمه الله:

حمل النظير على النظير

إذا كان الكلام محتملا لتأويلات مختلفة، فالمصير إلى ما له نظير في القرآن أحوط. فإن ما هو ليس في القرآن ربما يكون رأيا محضا وضلالة. وإما ما كان له نظير في الحديث فلابد من صحته رواية ودراية. ثم المصير إلى النظير الذي في القرآن أوثق. ومثال ذلك الشذوذ في الحديث فالتأويل إلى معنى شاذ مع إمكان غيره ومع دلالة أصول أخر، بعيد عن الصواب ....

تذكرة:

النظائر تفسير بعضها بعضا

وذلك أصل راسخ. فإنه جماع فهم القرآن بنفسه فلنذكر طرق التدبر فيها والانتفاع بها.

(ألف) أظهر المجمل والمقدر أولا، بالنظر في نظم الكلام وحسن

---

[١٢٦] البقرة ٢: ٦,٧

[١٢٧] البقرة ٢: ٢، ٣

[١٢٨] البقرة ٢: ٥

[١٢٩] الاسراء ١٨: ٤٥ ، ٤٦

التأويل. فذلك يدلك على المطابقة بين النظيرين، ويصير دليلا آخر على تعيين المجمل والمقدر. فإن ما هو مجمل أو مقدر في موضع يأتي مبينا ومظهرا في موضع آخر كما هو أسلوب عام في القرآن.

(ب) فإذا اطلعت على التطابق بين الكلامين، انظر السابق واللاحق أي نظم الكلام، فإن لكل نظما مناسبا وليس من اللازم أن يكون النظم للناظرين واحدا، ولكن ربما يكون بين النظامين تشابه من بعض الوجوه ....

من إفاداته رحمه الله:

ولحمل النظير على النظير أصول

(١) إن احتملت الكلمة أو الجملة تأويلين، والنظائر كذلك محتملة فلا يؤيد ذلك تأويلا خاصا إلا إذا كان أحد التأويلين راجحا، فإذا كثرت أمثلة للتأويل الراجح كان في كثرة النظائر دليل وإلا تساوي التأويلان. مثال ذلك كلمة 'القرآن' إلى المجموع، أو إلى المتلو. فالتأويل إلى المجموع لا يصح، إن جمعت النظائر وجدت معنى المتلو صحيحا في كلها، وأرجح في بعضها، وغير مشارك فيه في أخرى (٢).......

(١) النظيران إما مكرر، وهو قليل. فالسابق واللاحق لهما مظنة التشابه.

وإما متشابهان، فما يتضمن أحدهما ربما يكون متشابها أو أصلا لما

في نظيره ثم ربما يكون متشابه السابق واللاحق أو أحدهما.

(٢) من قسم النظائر ما بينهما التقابل.........

تذكرة: في تعيين المجمل

ربما يتضح من سوق الكلام ما هو المراد من المجمل، مثلا قوله تعالى:

﴿حم. تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ. غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ. مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا [ما هو المراد بآيات الله وبالكفر؟] فَلَا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي الْبِلَادِ. كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِن بَعْدِهِمْ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ. وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ. الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ. رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدتَّهُم وَمَن صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ. وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَن تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ. إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ [الإيمان بأي شيء والكفر بأي شيء؟]. قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا

اثْنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ؟ ذَلِكُم بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِن يُشْرَكْ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ. هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ آيَاتِهِ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ رِزْقًا وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَن يُنِيبُ. فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾[١٣٠]

فتبين أن المراد من الكفر ههنا هو الكفر بالتوحيد، ومن الجدال بآيات الله هو الجدال بالآيات الدالة على التوحيد من قبل إنعامه العام ومن الجدال بالباطل وإدحاض الحق هو الجدال بالشرك وإدحاض التوحيد. وباقي السورة يؤيد ذلك. ....

(الأصل الرابع)

(١) لابد من النظر في المخاطب.

ومن ههنا يتبين وجه الكلام ولهجته من التسلية، والرأفة، والزجر، والغضب، والوعد، والوعيد، والاستدلال، والوسعة، والغور .... (بياض في الأصل)

---

[١٣٠] غافر ٤٠: ١ ، ١٤

٢ -ومن الأصول المرجحة

(الأصل الأول)

عند اختلاف الوجوه والاعتبار يؤخذ ما كان أوفق بالمقام وعمود الكلام.

اعلم أن ما من كلمة إلا لها أطراف وجهات فهي كالمعاني لها. وكذلك كل أمر وقصة لها اعتبارات شتى. وكما أن اللفظ المشترك يأول حسب محله فكذلك لابد أن نأول الألفاظ والأمور حسب محلها. مثلا صفة الأحدية الكاملة مختصة بالله تعالى، ومع ذلك نرى ذكره تعالى بأسماء مختلفة وعلى ترتيب متغاير. مثل: ﴿بِرَبِّ النَّاسِ. مَلِكِ النَّاسِ. إِلَهِ النَّاسِ﴾[١٣١] ومثل: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ. الرَّحْمَـــنِ الرَّحِيمِ. مَـــالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[١٣٢] ومثل: (الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ، العزيز، الحكيم﴾ ومثل: (العزيز، الغفور) ومثل: ﴿الْمَلِكُ، الْقُدُّوسُ، السَّلَامُ، الْمُؤْمِنُ، الْمُهَيْمِنُ، الْعَزِيزُ، الْجَبَّارُ، الْمُتَكَبِّرُ﴾[١٣٣] فمن لا يتدبر القرآن لا يلتفت إلى محل الكلمات ولا يجتهد لفهم جهة الكلمة. ولكن البصير المستبصر لا يمكنه ترك التدبر لما يظهر له بعض الجهات الظاهرة فتجلبه إلى ما وراءها.

فإن صح لديك هذا الأصل يسهل لك التدبر في ترتيب أسماء

---

[١٣١] الناس ١١٤: ١ ،٣

[١٣٢] الفاتحة ١: ١، ٣

[١٣٣] الحشر ٥٩: ٢٣

الرسل والأنبياء، فمع أن درجاتهم مختلفة، ترى ذكر أسمائهم على أنواع من الترتيب. فإن تدبرت في محلها وقفت على إشارات غامضة ولم يلتبس عليك موقعها. وكذلك ترى الإشارات الخاصة في ترتيب القصص والأحكام.

فالحاصل، أن الإشارات والاعتبارات للشيء تلتمس من المحل مثل ما يفعلون بالمشترك، فكان الأصل الأول أن النظم يقضى عند الاحتمالات. ونتيجة هذا الأصل أن لا يلزم أن تقصير اللفظ على معنى واحد إذا كان غير مشترك، كما يقول بعض أهل الرأي. فإن للفظ مجازا وحقيقة، وعموما وخصوصا، وجهات لمعناه مختلفة. ويستعمل في كل ذلك حسب مقتضى المقام.

(الأصل الثاني)

إذا كان الكلام ذا احتمالات، تؤخذ منها ما كان لها نظير في باقي القرآن فما لم يوافقه قرآن غير ما فيه التراع يترك. مثلا قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾[١٣٤] فيه تأويلان:

الأول: أنه تعالى أعلم بضمائركم منكم. والثاني: إنه يعوق المرء عن أرادته.

فالأول له نظير في القرآن ثم يعضده النظم. فإن النظم أيضا يأول إلى ما كان أشبه بالقرآن. فقوله: ﴿تحشرون﴾ يأتي مع التقوى، والتقوى يأتي مع علم الله، وهذا كثير. فكأنه قيل: اتقوا الله فإنه أعلم بسرائركم وأنكم تحشرون إليه. فهذا من جهة تشابه المعنى والنظم.

وأما التأويل الثاني فبناؤه على تشابه لفظي فإنه جاء في القرآن: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾[١٣٥] أي منعوا عن مشتهاهم.

وهذا أيضا أصل لكنه أضعف مما ذكرنا. فإن اللفظ المشترك يأتي لمعان مختلفة ولا يقضى فيه إلا بالسياق وصحة المعنى. مثلا كلمة ‘أمة’ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾[١٣٦] لا تؤول إلى معنى أريد به في مواضع أخر، فإنه لا يلتئم بالسياق ولا صحة المعنى. والمعنى المراد ههنا لا نظير له من جهة اللفظ. فإن الأمة في باقي القرآن؟ إما لمدة من الزمان، أو لطائفة من الناس، أو للطريق. ولكن إذا تمسكنا بالأصل الأول والثاني اتضح معناه؟

أما الأصل الأول، فإن كلمة "قانتا" بعدها تفسيرها. فإن الأمة هو الطائع بتمامه وهو أوفق بالقانت.

وأما الأصل الثاني، فلوجود نظائره لما جاء في صفاته من الطاعة الكاملة. ولكن بقي علينا بيان أن الأمة هو الطائع. فإن الجمهور من أهل اللغة قد خفي عليهم هذا المعنى ولكنهم قد قاربوه. (أنظر كتابنا "مفردات القرآن")

---

[١٣٤] الانفال ٨: ٢٤

[١٣٥] سبأ ٣٤: ٥٤

[١٣٦] النحل ١٦: ١٢٠

الأصل الثالث

إذا كان المعنى مقتضيا لعبارة غير ما في الكلام، فذلك المعنى مرجوح.

واستدلت عائشة –رضي الله عنها– بهذا الأصل، والإمام الشافعي (رح) في بيان معنى التغني بالقرآن .... (بياض في الاصل)

الأصل الرابع

هو الأخذ بأحسن الوجوه

المراد بأحسن الوجوه ما كان أولى .بمعالي الأمور، ومكارم الأخلاق، وأوضح إلى القلوب، وأوفق .بمحكمات القرآن، وأحسن ظنا بالله ورسوله، وأظهر بيانا من جهة العربية.

الأخذ بأحسن الوجوه ليس من التفسير بالرأي، إذا كان مراعيا لأصول التأويل الأولية، ويرجع على الروايات فإن أكثرها آراء من أهل التأويل، ربما لم يهتدوا إلى ما كان أحسن. وهذا ابن جرير –رحمه الله– مع اعتنائه بالروايات يأخذ .بما يراه أحسن تأويلا ويترك الرواية. ودونك أمثلة:

الأول في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي الأَلْبَابِ﴾[137] قال ابن جرير رحمه الله:

---

[137] يوسف ١٢: ١١١

"يقول تعالى ذكره لقد كان في قصص يوسف –عليه السلام– عبرة لأهل الحجى والعقول يعترون بها وموعظة يتعظون بها. وذلك أن الله جل ثناءه بعد أن ألقي يوسف فى الجب ليهلك، ثم بيع بيع العبيد بالخسيس من الثمن. وبعد الإسار والحبس الطويل، ملكه مصر ومكن له في الأرض، وأعلاه على من بغاه سوأ من إخوته، وجمع بينه وبين والديه وإخوته بقدرتة بعد المدة الطويلة، وجاء بهم إليه من الشقة النائية البعيدة. فقال جل ثناؤه للمشركين من قريش من قوم نبيه محمد –صلى الله عليه وسلم– لقد كان لكم أيها القوم في قصصهم عبرة، لو اعتبرتم به، أن الذي فعل ذلك بيوسف وإخوته لا يتعذر عليه أن يفعل مثله .بمحمد –صلى الله عليه وسلم. فيخرجه من بين أظهركم ثم يظهره عليكم ويمكن له في البلاد ويؤيده بالجند والرجال من الأتباع والأصحاب وأن مرت به شدائد وأتت دونه الأيام والليالي والدهور والأزمان.

وكان مجاهد يقول معنى ذلك: "لقد كان في قصصهم عبرة ليوسف وإخوته"

ثم ذكر الرواية عن مجاهد بطرق ثم قال:

"وهذا القول الذي قاله مجاهد وأن كان له وجه يحتمل التأويل، فإن الذي قلنا في ذلك أولى به لأن ذلك عقيب الخبر عن نبينا –صلى الله عليه وسلم– وعن قومه من المشركين وعقيب تهديدهم ووعيدهم على الكفر بالله وبرسوله محمد –صلى الله عليه وسلم– ومنقطع عن

خبر يوسف وإخوته. ومع ذلك أنه خبر عام عن جميع ذوي الألباب أن قصصهم لهم عبرة من (غير) خصوص بعض به دون بعض، فإذا كان الأمر على ما وصفت في ذلك فهو، بأن يكون خبرا عن أنه عبرة لغيرهم. والرواية التي ذكرناها عن مجاهد رواية ابن جريج (قوله ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي الأَلْبَابِ﴾ قال: يوسف وإخوته)[١٣٨] أشبه به أن تكون من قوله، لأن ذلك موافق القول الذي قلنا في ذلك."

من إفاداته رحمه الله:

دخل الجهل والخبط لقلة التمييز وضعفا الفرق. فقالوا في الوجوه هذا يمكن. وفي الخبر، أي حرج في ذلك. فأبطلوا الميزان. وقال تعالى: ﴿أَنزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾[١٣٩] وقال: ﴿يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَه﴾[١٤٠] وقال: ﴿وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[١٤١]. فما كان أحسن وما كان دونه يرد. قال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلاَلُ﴾[١٤٢] فلزم الثقة والقول الفصل ووجب في التفسير القول بأحسن الوجوه. ووجب على المفسر معرفة الوجوه.

ولا يخفى أنه استدل في ذلك بالنظم أولا وبالعبارة ثانيا ....

---

[١٣٨] يوسف ١٢: ١١١

[١٣٩] الشورى ٤٢: ١٨

[١٤٠] الزمر ٣٩: ١٨

[١٤١] النحل ١٦: ١٢٥

[١٤٢] يونس ١٠: ١٣٢

.... (بياض في الأصل)

(الأصل الخامس)

(١)

هو الأخذ بأثبت الوجوه لغة.

بمثل الأخذ بأحسن الوجوه، يكون الأخذ بأثبتها في اللغة. فإن المعنى الذي كثر في كلام العرب لا ينبغي تركه إلا لصارف قوي. فإذا تساوى الوجوه الأخر؛ وهو النظم، والموافقة بباقي القرآن، وصريح العقائد، لا بد أن نأخذ المعنى الشائع ومثاله معنى الشوى، فإنه لحم الساق عموما في كلام العرب.

وقد أخطأ العلامة عبد القادر الدهلوي في ترجمة قوله تعالى: ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى﴾[١٤٣] فظن أنه الكبد. والموقع ذكر دنو العذاب، لا دخول المنكرين في النار. فإن سياق الكلام هكذا:

﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ. لِّلْكَافِرينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ. مِّنَ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ. تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ. فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا. إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا. وَنَرَاهُ قَرِيبًا. يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاء كَالْمُهْلِ. وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ. وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا.

---

[١٤٣] المعارج ٧٠: ١٦

يُبَصَّرُونَهُمْ يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ. وَصَاحِبَتِهِ وَأَخِيهِ. وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُؤْوِيهِ. وَمَن فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنجِيهِ. كَلَّا إِنَّهَا لَظَى. نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى. تَدْعُوْ مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّى. وَجَمَعَ فَأَوْعَى﴾[١٤٤].

فهذا بيان الموقف يوم أزلفت الجنة للمتقين وبرزت الجحيم للغاوين فليس لهم حميم. فحينئذ تدعو الجحيم الكفار وتخرج لظاها فتذهب بلحم سوقهم.

وإما أنها تخرج أكبادهم فليس هذا مما جاء في شيء من القرآن حتى أنهم حين يدخلونها لا تخرج أكبادهم ولا قلوبهم.

وكذلك أخطاء من أخذها من بمعنى جلد الرأس. فإن مجيء الشوى للحم الساق عام شائع. ولجلد الرأس جاءت الشواة في قليل من الكلام مع احتمال معنى آخر. ثم لم يذكر في القرآن ولا في الحديث مجيء النار في الموقف من فوق حتى إذا دنا وأطل عليهم، نزع جلدة رؤوسهم. فلو تساوى المعنيان للشوى، لكان الأخذ بما هو أوفق بالنظم وباقي القرآن أحرى، فكيف والمعنى غير معروف وغير معتمد عليه؟

ومن أمثلته وانحر في قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾[١٤٥] فقالوا: أمر بوضع اليد على النحر، وأيضا قالوا: أمر برفع اليدين. وكل ذلك هوس. ومناسبة ذلك بالصلاة لا يغرن أحدا، فإن الأمر بالأضحية أحسن مناسبة وأوسع ....

---

[١٤٤] المعارج ٧٠: ١-١٨

[١٤٥] الكوثر ١٠٨: ٢

(٢)

الشاذ المنكر لفظا يترك

قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ، وَأُوْلَئِكَ هُمْ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ﴾[١٤٦] وقال الله تعالى أيضا: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾[١٤٧].

قد ذكرنا أن التأويل على أحسن الوجوه يختار، وتفصيل ذلك في غير هذا الفصل. فبعد ذلك نقول أن اختيار أحسن الوجوه لا بد أن يكون موافقا للغة وباقي القرآن. ولا يكون من التكلف. مثلا قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللّهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾[١٤٨] قيل فيه أن "أنفسهم " بفتح الفاء وهذا تأويل باطل. لكونه معنى شاذا لأن كتب الله ناطقة بكون الرسول من قومه. وهو أمر ظاهر. ولا عيب في كون النبي من قومه وهو منهم.

ثم ليس ذلك من كلام العرب، هم يقولون: ‘هو من خيارهم وعليائهم وغير ذلك’ ولا يقولون من ‘أنفَسهم’ بفتح الفاء. ثم المنة تكون أكبر إذا بعثه منهم. ثم في دعاء إبراهيم عليه السلام هو أن يبعثه الله منهم.

---

[١٤٦] الزمر ٣٩: ١٨

[١٤٧] اللاسراء ١٧: ٣٥

[١٤٨] آل عمران ٣: ١٦٤

والذين قالوا بذلك التأويل الباطل إنما أرادوا به سندا لتأويلهم في آية المباهلة حين أنكروا بها حقا وأثبتوا باطلا.

وكذلك أخطأ الأشعريون والشيعة وبعض أهل الحديث في تأويل كلمة "الذكر" في قوله تعالى: ﴿ذكرا رسولا﴾[١٤٩] وكذلك في معنى 'الحكمة' لما أرادوا تعظيم الحديث.

قال ثعلب في قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾[١٥٠] أي بدرعك وذلك أنهم شكوا في غرقه، فأمر الله عز وجل البحر أن يقذفه على دكة في البحر ببدنه أي بدرعه فاستيقنوا حينئذ أنه غرق.

وقال الأخفش: وقول من قال بدرعك فليس بشيء. وهذا ظاهر لأن البدن لا يتبادر الذهن إلى فهم الدرع منه، إلا بقرينة، ولا قرينة هناك. ثم الرجل يعرف بجسمه وشكله لا بدرعه. ثم قوله تعالى: ﴿لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً﴾[١٥١] ....

٣-

الأصل الكاذب المعتمد عليه للناس

(١) هل يأول الحديث إلى القرآن أم يعكس الأمر؟

(١) كم من آيات القرآن، أن تدبرت فيها وفهمت معناها وجدت

---

[١٤٩] الطلاق ٦٥: ١٠-١١

[١٥٠] يونس ١٠: ٩٢

[١٥١] يونس ١٠: ٩٢

من الأحاديث ما جاء موافقا له. فالحديث لم يزد شيئا على القرآن. ولكن صرح من الآية أمرا غامضا يكاد يخفى على من لا يتدبر. مثلا فى آية الميراث ترى وصيتين: وصية من الله وسماها فريضة من الله، وقال فيها: ﴿آبَآؤُكُمْ وَأَبناؤُكُمْ لاَ تَدْرُوْنَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ أَن اللّهَ كَانَ عَلِيْمًا حَكِيْمًا﴾[١٥٢] ووصية أخرى من الميت وجعل التقدم لوصية الميت.

وقد علمنا أن الله أعلم وأحكم ووصيته أقدم، فلا بد أن تكون هذه وصية الميت لغير وارثيه من الخيرات. ثم ترى النبي –عليه الصلوات– صرح بذلك فقال: " ألا لا وصية لوارث".

ويفهم من ههنا أن الحكم إذا ناقضه حكم آخر. خص بعضها بعضا حتى يرفع المناقضة. وإن حكم الله لا يرفع بما أذن للناس ....

(٢) فهذا يؤيد ما فهمت من القرآن ولكن ههنا مزلة وخطر، وذلك أنك قبل أن تفهم القرآن، تتهافت على الحديث وفيه صحيح وسقيم فيعلق بقلبك من الآراء ما ليس له في القرآن أصل وربما يخالف هدى القرآن. فتأخذ في تأويل القرآن إلى الحديث ويلبس عليك الحق بالباطل.

فالسبيل السوي أن تعلم الهدى من القرآن وتبنى عليه دينك ثم بعد ذلك تنظر في الأحاديث، فإن وجدت ما كان شاردا القرآن حسب

---

[١٥٢] النساء ٤: ١١

بادي النظر، أولته إلى كلام الله فإن تطابقا فقرت عيناك. وإن أعياك، فتوقف في أمر الحديث واعمل بالقرآن. وقد أمرنا أولا بطاعة الله ثم بطاعة رسوله، ولا شك أن الأمرين واحد. فإن لم يرد الله أن نقدم كلامه على ما روي عن الرسول فماذا أراد بهذا الحكم؟ .... (بياض في الأصل)

(٢)

التفسير بالأحاديث

من الناس من يزعم أن التفسير إما أن يكون منقولا من السلف الصالحين أو يكون خلافه وهو بالرأي والأول هو المعتمد، والثاني فهو المنهي عنه.

ثم استنتجوا من هذا أن المنقول وأن كان ضعيفا أحق بالإتباع. وعلى هذا الأصل كتب كثير من التفاسير مثل تفسير محمد بن جرير الطبري الذي قيل فيه أنه لم يصنف مثله ولا شك أنه كذلك في بابه. ومثل تفسير البغوي وابن كثير والسيوطي وغيرهم من المحدثين.

وهذا الذي زعموا قول عليه طلاوة الحق وفي طيه أباطيل مضلة، من هوى في هوتها لم يخرج منها إلا ما شاء الله، ولا نتعرض لكشف هذه الأباطيل إلا بعد أن نذكر أمثلة عديدة من تفاسيرهم.

ذكر الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللّهِ أن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا﴾[١٥٣] ثلاثة أقوال:

الأول: أن الظالم قوم نصارى والمسجد بيت المقدس، وروي هذا عن ابن عباس رضي الله عنه.

والثاني: أن الظالم بخت نصر ومن أعانه من النصارى، وقال أولئك أعداء الله النصارى حملهم بعض اليهود على أن أعانوا بخت نصر البابلي المجوسي على تخريب بيت المقدس، وروي هذا القول عن قتادة والسدي.

والثالث: قول ابن زيد؛ قال هولاء المشركون حالوا بين رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يوم الحديبية وبين أن يدخل مكة.

ثم بعد نقل هذه الأقوال بين ما هو أولى فقال:

"وأولى التأويلات التي ذكرها بتأويل الآية، قول من قال عنى الله عز وجل بقوله ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللّهِ أن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾[١٥٤] النصارى. وذلك لأنهم هم الذين سعوا في خراب بيت المقدس، وأعانوا بخت نصر على ذلك، ومنعوا مؤمني بنى إسرائيل من الصلاة فيه بعد منصرف بخت نصر عنهم إلى بلاده، والدليل على صحة ما قلنا في ذلك قيام الحجة بأن لا قول في معنى هذه الآية إلا أحد الأقوال الثلاثة التي ذكرناها، وأن لا مسجد عنى الله عز وجل بقوله

---

[١٥٣] البقرة ٢: ١١٤

[١٥٤] البقرة ٢: ١١٤

﴿وَسَعَى فِيْ خَرَابِهَا﴾[١٥٥] إلا أحد المسجدين: إما مسجد بيت المقدس وإما المسجد الحرام، وإذ كان ذلك كذلك، وكان معلوما أن مشركي قريش لم يسعوا قط في تخريب المسجد الحرام، وأنما كان قد منعوا في بعض الأوقات رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وأصحابه من الصلاة فيه، صح وثبت أن الذين وصفهم الله –عز وجل– بالسعي في خراب مساجده غير الذين وصفهم الله بعمارتها إذ كان مشركو قريش بنوا المسجد الحرام في الجاهلية، وبعمارته كان افتخارهم، وإن كان بعض أفعالهم فيه كان منهم على غير الوجه الذي يرضاه الله منهم.

وأخرى أن الآية التي قبل قوله ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللّهِ أن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾[١٥٦] مضت بالخبر عن اليهود وذم أفعالهم، والتي بعدها نبهت بذم النصارى، والخبر عن افترائهم على ربهم، ولم يجر لقريش ولا لمشركي العرب ذكر، ولا للمسجد الحرام قبلها، فيوجه الخبر بقول الله عز وجل: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللّهِ أن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾[١٥٧] إليهم وإلى المسجد الحرام، وإذ كان ذلك كذلك فالذي هو أولى بالآية أن يوجه تأويلها إليه هو ما كان نظير قصة الآية قبلها والآية بعدها إذ كان خبرها لخبرهما نظيرا وشكلا .... (بياض في الأصل)

---

[١٥٥] البقرة ٢: ١١٤

[١٥٦] البقرة ٢: ١١٤

[١٥٧] البقرة ٢: ١١٤

(٣)

تذكرة:

الظن بأن الأحاديث مفسرة للقرآن حمل الناس على أن يأولوه بها ولكن:

(١) اتفقت العلماء أن القرآن يفسر بعضه بعضا، فهذا لا بد أن يكون راجحا.

(٢) وإذا تعارض حديثان، فيأخذون بأثبت، فلم لا يفعل كذلك إذا تعارض القرآن والحديث؟

(٣) أو يوافقون بين المتعارضين إذا تساويا في السند، والقرآن أوثق سندا فلابد أن يأول الأحاديث بالقرآن كما في معنى أهل البيت؛ نأول حديث المباهلة بأن في الآية: ﴿نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ وَنِسَاءنَا وَنِسَاءكُمْ وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ﴾[١٥٨]، فدعا هم النبي –صلى الله عليه وسلم– كما أن مولى القوم وجارهم وخليهم منهم، فأولاد النبي وصهره أحق به.

والتفسير بحديث يناسب المقام إذا لم يقرر عقيدة ومذهبا مأمون، ولكن مع ذلك ظني، فأخذ به مع إمكان غيره كما في سورة الحجر: ﴿الْمُقْتَسِمِينَ الَّذِينَ جَعَلُوا القرآن عِضِينَ﴾[١٥٩] روي أن الكافرين قالوا بعضهم لبعض استهزاء: أنا آخذ البقرة أعطيك المائدة أو العنكبوت.

---

[١٥٨] آل عمران ٣: ٦١

[١٥٩] الحجر ١٥: ٩٠-٩١

فهذا المعنى مأمون ولكن غير يقيني.

أما تصديقا لآيات القرآن، فنقل الأحاديث فيه أحسن شيء. نذكر من التاريخ أيضا موافقا شاهدا على ما صرح به في القرآن وأما في غير التصريح فلا .... (بياض في الأصل)

من إفاداته رحمه الله:

من أسباب الغواية أنهم يبغون الدلائل لمعتقداتهم، فيأخذها من غير نقد فيجمعون الصحيح والسقيم.

ثم إذا كان المعتقد صحيحا لا يبالون بسقم ما يؤيده، فيقبلون الباطل.

وربما فرارا من أخذ الخصم يلتجئون برأي يصعب على الخصم تصوره. فيستحسنون اخلافه والباطل لا يؤمن شره فربما ينقلب عليهم ما استحسنوه.